وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـــلمي
المركـــز الجـــامعي لميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2013

قسم : علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجار ة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص :مالية

مذكرة بعنـــــــــوان :

التكتلات الإقتصادية وأهميتها في ظل العولمة الإقتصادية

دراسة حالة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير(ل.م.د)
تخصص " مالية "

إعداد الطلبة

_بوالنمر الزهرة
_ قيعص وفاء
_ لعريط زينب

إشراف الأستاذ

ريغي هشام

السنة الجامعية: 2013/2012

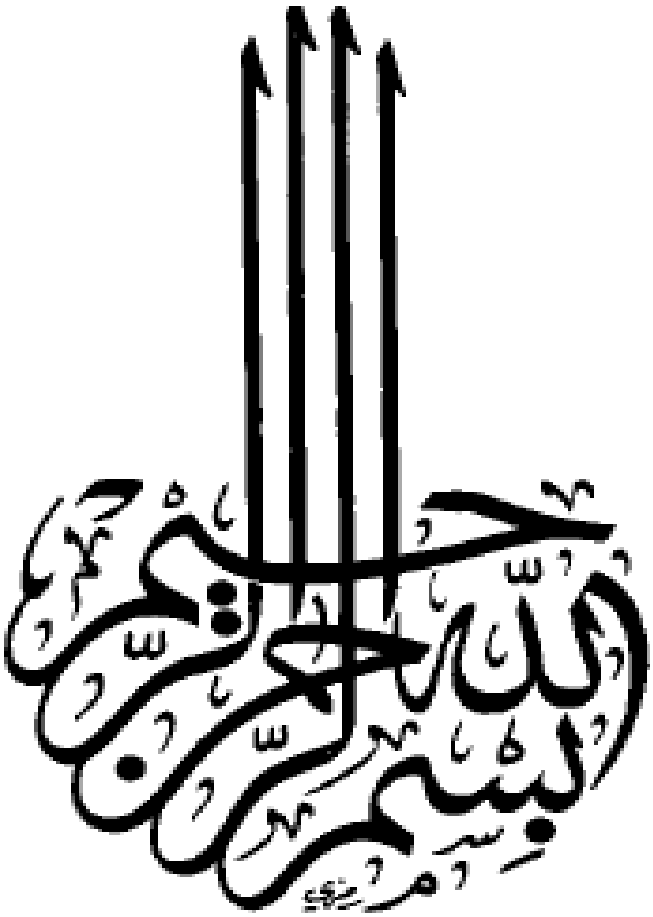

شكر و تقدير

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا و لا باليأس إذا أخفقنا وذكرنا إن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

اللهم اجعل خير أعمالنا خواتمها واختم بالباقيات الصالحات أعمالنا

نتقدم بالشكر إلى الذي لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته ولا تطيب الآخرة إلا بعفوه ولا تطيب الجنة إلا برؤيته سبحانه اللهم نحمده حمدا كثيرا على نعمه المسداة

وبمقتضى واجب الاعتراف بالفضل نذكر بكل الخير والعرفان وأسمى معاني الوفاء الأستاذ المشرف ريغي هشام على إشرافه على هذا العمل المتواضع

وعلى كل التوجيهات والنصائح والإرشادات التي قدمها لنا كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الزميل بن ميهوب عزيز

إهداء

" اللهم إني أصبحت منك في عافية ونعمة فأتم علي نعمتك وعافيتك وسترك في الدنيا والآخرة "

الحمد لله تبارك وتعالى الذي أنار لنا الطريق وأعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى كل من له معزة في قلبي:

إلى من فاق حنانه غزارة الأمطار، وتحدى صبره مرارة الأقدار، وبنى بعطفه قصرًا من الحلم والإسرار، ورسم بحسه طريقا تخطى الأمصار، وتلقى نجاحاتي دوما بالأحضان وتتبع خطواتي رغم مشاغل الأزمان

أبي الغالي "مسعود " أطال الله في عمره وأعزه.

إلى من غرست فينا العطف صفحات وصفت لنا من الأمل طرقات ومسحت بابتسامتها من عيوننا عبرات وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، فلها مني كل الحب والتقدير والاحترام وجميع الأمنيات،

أمي الحنون " يمينة " أدام الله عليها صحتها ورعاها

إلى من عشت براءة طفولتي معهم، فلم أتصور للدنيا طعما بعيدا عنهم إخوتي: مريم، آسيا، نسيم، سهيل، هاجر.

إلى ضوء عيوني ونور حياتي، إليك يا أعز من روحي

جدي الحبيب " أحمد "

كما لا أنسى بالذكر خالي " رضا "

إلى من جمعتني بهم أحلى الذكريات وقضيت معهم أمتع اللحظات ورسمنا معا أجمل الأمنيات صديقاتي الحبيبات: زهرة، زينب أمينة، خديجة، وافية، مريم، وسام، الطاوس، سليمة، مريم، ياسمينة، أسماء، ميادة، كنزة، زينة ok.

إلى كل من نسيهم قلمي وضمهم قلبي.

إهداء

بسم الرحمان الرحيم

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

الحمد لله العظيم الذي مكننا من انجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على نبيه المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام.

"يا رب إذا أعطيتني مالا فلا تأخذ سعادتي وإذا أعطيتني قوة فلا تأخذ عقلي وإذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي وإذا اعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي وكرامتي"

أهدي هذا العمل:

إلى حكمتي.....وعلمي، إلى طريقي.....المستقيم، إلى طريق.....الهداية، إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل أمي الغالية اطال الله في عمرها "فاطمة".

إإلى الذي احمل اسمه بكل فخر إلى الذي افتقده مند الصغر إلى من يرتعش قلبي لذكره وتدمع عيني لرؤية صورته إلى روح والدي رحمه الله.

إلى إخوتي: سهام، نجاة، وردة، نورة، أمال.

إلى أخوي العزيزين: حسان، محمد الشريف.

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني: أسماء، الطاوس، خديجة، ياسمينة، رزيقة، أمينة، وسام، عفاف، مريم، وفاء، سوسو، لمياء.

إلى من تقاسمت معهم التعب وتشاركت معهم في انجاز هذا العمل: زينب، وفاء.

إلى كل الأساتذة الكرام.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد والشكر لله عزوجل الذي اصطفانا بخير دين شرع وبنبي أرسل محمد (صلى الله عليه وسلم) ووفقنا لإنهاء هذا العمل المتواضع.

الذي أهديه إلى من أحمل إسمه بكل فخر إلى الذي أفتقده مند الصغر إلى من يرتعش قلبي لذكره وتدمع عيني لرؤية صورته إلى روح والدي رحمه الله.

إلى من وعيت على الدنيا وهي أمامي إلى من زرعت في قلبي بدور الحياة فكانت لي السند فيها والنبراس لدربي ونور عيني إلى من نطقت باسمها قبل كتابة ونطق حروف إسمي إلى أعز الحبايب أمي الغالية أطال الله في عمرها "محبوبة"

إلى أمي الثانية التي لم تبخل علي بشيء وكانت عونا وسندا لي طوال مشواري الدراسي أطال الله في عمرها زوجة أبي "خديجة"

إلى أعز ما املك في الوجود إخوتي: حسناء، مريم، حمزة، محمد، موسى، عبلة، علية.

إلى اختي حنان وزوجها حسان وأولادها: إكرام، ياسر.

إلى أختي شهرة وزوجها سليم وأولادها: سامي، يسرى.

إلى أختي رشيدة وزوجها محمود وأولادها: زينب، أسماء، هاجر، زاكي.

إلى أختي صليحة وزوجها عمار.

إلى حبيبة قلبي الكتكوتة "وصال".

إلى من جمعتني بهم المحبة والصداقة والأخوة: الطاوس (wiwi)، وسام، مريم، وافية، أمينة، سليمة، خديجة، ياسمينة، سهام، أسماء، أميرة، زينةok.

إلى كل من ساعدني في انجاز عملي الصديق الوفي "محمد"

إلى من تكاتفت معهما يدا بيد وسهرنا معا لأجل إخراج هذا العمل إلى النور صديقتي: وفاء، زهرة.

إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم.

إلى كل من أعرفه ويعرفني إلى كل من ذكرهم لساني ونسيهم قلمي إلى من أتمنى أن أذكرهم عندما يذكرونني.

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

التشكرات والإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة.....(أ _ ب)

الفصل الأول: التكتلات الاقتصادية

تمهيد.....2

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية.....(3_ 4)

المطلب الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية وشروطها.....3

الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية.....3

الفرع الثاني:شروط التكتلات الاقتصادية.....3

المطلب الثاني: أهداف التكتلات الاقتصادية.....4

المبحث الثاني:المراحل والآثار الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية.....(5 _ 11)

المطلب الأول: مراحل التكتلات الاقتصادية.....5

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية 7

الفرع الأول: الآثار الساكنة للتكتلات الاقتصادية.....8

الفرع الثاني: الآثار الحركية للتكتلات الاقتصادية.....11

المبحث الثالث: أهمية ودوافع التكتلات الاقتصادية.....(12_ 13)

المطلب الأول:أهمية التكتلات الاقتصادية.....12

المطلب الثاني: دوافع التكتلات الاقتصادية.....13

خلاصة الفصل.....15

الفصل الثاني: العولمة الاقتصادية

تمهيد.....17

المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية.....(18_ 20)

المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية.....18

المطلب الثاني: نشأة العولمة الاقتصادية.....19

المطلب الثالث: أسباب ظهور العولمة الاقتصادية.....20

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للعولمة الاقتصادية والقوة المحركة لها.....(22_ 27)

المطلب الأول: الإطار المؤسسي للعولمة الاقتصادية.....22

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي.....22

أولا: نشأته.....22

ثانيا: تعريفه.....23

ثالثا: وظائفه.....23

رابعا: أهدافه.....23

الفرع الثاني: البنك الدولي.....24

أولا: نشأته.....24

ثانيا: تعريفه.....24

ثالثا: وظائفه.....24

رابعا: أهدافه.....24

الفرع الثالث: المنظمة العالمية للتجارة.....25

أولا: نشأتها.....25

ثانيا: تعريفها.....25

ثالثا: وظائفها.....25

رابعا: أهدافها ومهامها.....26

المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات...القوة المحركة للعولمة.....27

المبحث الثالث: خصائص العولمة الاقتصادية.....(28_30)

المطلب الأول: عولمة الأسواق.....28

المطلب الثاني: عولمة التجارة.....29

المطلب الثالث: العولمة المالية.....29

المطلب الرابع: تكنولوجيا المعلومات والاتصال.....30

خلاصة الفصل.....31

الفصل الثالث: التكتلات الاقتصادية وأهميتها في ظل العولمة الاقتصادية

تمهيد.....33

المبحث الأول:انعكاسات العولمة الاقتصادية.....34

المطلب الأول: الانعكاسات الإيجابية للعولمة الاقتصادية.....34

المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة الاقتصادية.....34

المبحث الثاني: التكتل الاقتصادي ودوره في مجابهة العولمة الاقتصادية.....(35_42)

المطلب الأول: التكتلات الاقتصادية ودورها في تحرير التجارة.....35

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر.....36

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.....40

المبحث الثالث: حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....(43_ 55)

المطلب الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 43

الفرع الأول: نشأة وتعريف منطقة التجارة الحرة العربية.....43

أولا: نشأتها.....43

ثانيا: تعريفها.....45

الفرع الثاني: أهداف وفوائد منطقة التجارة الحرة العربية

الكبرى.....47

أولا: أهدافها.....47

ثانيا: فوائدها.....47

المطلب الثاني: الإطار القانوني و البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....47

الفرع الأول: الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية.....47

أولا: الأحكام العامة لاتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.....49

ثانيا: الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....49

الفرع الثاني: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....50

أولا: تحرير التبادل التجاري.....50

ثانيا: القيود الغير جمركية.....50

ثالثا: قواعد المنشأ.....51

رابعا: تبادل البيانات و المعلومات.....51

خامسا: تسوية المنازعات.....51

المطلب الثالث: إنجازات و تحديات منطقة التجارة الحرة العربية والعقبات التي تواجهها.....51

الفرع الأول: إنجازات و تحديات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....51

أولا: إنجازاتها.....51

ثانيا: تحدياتها.....51

الفرع الثاني: العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....52

أولا: عقبات غير جمركية.....52

ثانيا: عقبات أخرى غير متوقعة.....53

المطلب الرابع: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل العولمة الاقتصادية.....54

الفرع الأول: إيجابيات و سلبيات العولمة الاقتصادية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....54

أولا: إيجابيات العولمة الاقتصادية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....54

ثانيا: سلبيات العولمة الاقتصادية على منطقة التجارة الحرة العربية.....55

الفرع الثاني: دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مجابهة تحديات العولمة الاقتصادية.....55

خلاصة الفصل.....57

خاتمة عامة.....59

قائمة المراجع.....62

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	السوق الايطالي للدراجات الهوائية	9
1-3	جهود التكتل الاقتصادي العربي	43
2-3	عضوية الدول العربية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	46
3-3	مواقف الدول العربية اتجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	48

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	مراحل التكتل الاقتصادي	7
2-1	آلية خلق وتحويل التجارة	10
3-1	اقتصاديات وفورات الحجم	13
1-2	الإطار المؤسسي للعولمة	22
1-3	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية	38
2-3	مراحل نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	45

المقدمـــــة العامة

المقدمة العامة:

لقد شهد العالم والاقتصاد العالمي موجة تحرر التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة، والذي يعني إزالة القيود التي تقف عائقا أمام تحركات السلع والخدمات ورأس المال والعمالة. إلى جانب تحرير التجارة العالمية، كانت هناك الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بكل أبعادها وتحول الاقتصاد العالمي بالفعل إلى قرية صغيرة مترامية الأطراف وأصبحت سوقا واحدة تتسع فيه دائرة ومجال المنافسة بين الأعوان الفاعلين في هذا السوق وهم ليسوا فقط الدول والحكومات بل هم منظمات اقتصادية عالمية متمثلة في صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة والشركات المتعددة الجنسيات بالإضافة إلى تكتلات اقتصادية عملاقة.

أدت التغيرات الواقعة في العالم إلى تقليص دور الدول وانحصار وظائفها إلى حد كبير فاسحة المجال لتلك المنظمات للعمل بحرية شبه مطلقة حيث تسعى كل دولة أن تصل إلى مكانة مرموقة في ظل هذه التغيرات باللجوء لإقامة تكتلات اقتصادية والتي تعتبر من أرقى أساليب التعاون وأهمها وتطمح هذه الأخيرة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، السياسة،...وبالنسبة للعالم العربي فقد كانت الدول العربية سباقة في إبداء الرغبة لإقامة تكامل اقتصادي عربي رغم أنه تعطل مشروع انجازه لأسباب ومعيقات مختلفة منها الخلافات السياسية العربية الطاغية على التعاون الاقتصادي العربي وتأثيرات رياح العولمة على هذه الدول.

من خلال ما تم عرضه يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور التكتلات الاقتصادية في مجابهة تحديات العولمة الاقتصادية؟

وسوف نحاول الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

_ ما المقصود بالتكتلات الاقتصادية وما هي مختلف الجوانب المتعلقة بها؟

_ ما هي العولمة الاقتصادية وما هي مختلف الجوانب المتعلقة بها؟

_ ما أبرز الانعكاسات الايجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية؟

_ ما دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مجابهة تحديات العولمة الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- أن العولمة الاقتصادية لا تنطوي فقط على انعكاسات سلبية ، بل تنطوي أيضا على انعكاسات إيجابية.
- إن التكتل الاقتصادي أصبح أكثر من ضرورة في ظل العولمة الاقتصادية.
- أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان قرارا صائبا بالنسبة للدول العربية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على مفهوم العولمة الاقتصادية وإطارها المؤسسي الذي تعمل من خلاله وأهم انعكاساتها الإيجابية والسلبية، بالإضافة إلى دراسة التكتلات الاقتصادية وأهم مراحلها وأهدافها وأهميتها والدور الذي تلعبه لمواجهة العولمة من خلال حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

_ التعرف على التكتل الاقتصادي وإبراز شروطه وأهم خصائصه.

_ التعرف على العولمة الاقتصادية وإطارها المؤسسي .

_ إبراز أهم الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية .

_ دراسة حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كإحدى تجارب التكامل الاقتصادي العربي.

أساب اختيار موضوع الدراسة:

وعن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى بروز التكتل الاقتصادي بشكل كبير على الساحة الاقتصادية الدولية خاصة بعد ظهور العولمة الاقتصادية، مع معرفة مكانة الدول العربية وموقعها من التكتلات الاقتصادية الراهنة .

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع معلومات وبيانات متعلقة بالتكتلات الاقتصادية ومختلف الجوانب المتعلقة بها والتي تمكننا من إعطاء وصف شامل للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في مجابهة تحديات العولمة الاقتصادية وإبراز أهم الانعكاسات الإيجابية والسلبية لها.

أقسام الدراسة:

الإجابة على الإشكالية المطروحة ومن تم اختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يتناول التكتلات الاقتصادية ومختلف الجوانب المتعلقة بها.

الفصل الثاني: يتناول العولمة الاقتصادية ومختلف الجوانب المتعلقة بها.

الفصل الثالث: يتناول التكتلات الاقتصادية وأهميتها في ظل العولمة الاقتصادية.

صعوبات الدراسة:

نظرا للتحديات المفروضة على الدول العربية حول مراحل الاندماج في الاقتصاد العالمي وما ينجر عنها من تجديد للمعلومات في كل مرة، بالإضافة إلى غياب الإحصائيات الدقيقة بالنسبة إلى الاقتصاد العربي مما يقلل من قلة الدراسة.

الفصل الأول

التكتلات الاقتصادية

مباحث الفصل

- **تمهيد**
- **المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية**
- **المبحث الثاني: مراحل التكتلات الاقتصادية**
- **المبحث الثالث: أهمية ودوافع التكتلات الاقتصادية**
- **خلاصة الفصل**

تمهيد:

يعتبر التكامل الاقتصادي من أرقى أساليب التعاون وأهمها فإذا كان التعاون في بعده الاقتصادي يعبر عن مستويات متعددة من الإجراءات البسيطة كتقرير تخفيضات ورفع قيود كمية إلى أعمق درجات التقارب الاقتصادي بتحقيق الوحدة الاقتصادية، فإن التكامل يعبر عن مسار مرحلي يهدف إلى توحيد الدول انطلاقا من هذا البعد الاقتصادي.

فالتكامل الاقتصادي في مفهومه البسيط عبارة عن تجمع العديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة التجارة حرة.

وسوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى التكتلات الاقتصادية من خلال المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

المبحث الثاني: مراحل التكتلات الاقتصادية

المبحث الثالث: أهمية ودوافع التكتلات الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية وشروطها

الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية

إن بعض الاقتصاديين يعرفون التكتل الاقتصادي أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكتل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية، وتماشيا مع هذه الملاحظة نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكتل الاقتصادي.

تعريف01

"التكتل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات اقتصادية، دولية، اجتماعية، سياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء".[1]

تعريف02

يعرف الدكتور صالح سليمان عبد العظيم التكتلات الاقتصادية بأنها: " تلك المحاولات التي تتم بين أكثر من دولة عبر فترات زمنية ممتدة وضمن حيز جغرافي واحد من أجل تفعيل الجوانب والممارسات والأنشطة الاقتصادية فيما بينهم".[2]

تعريف 03

هو تلك العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة Trade Barrières القائمة بين مجموعة البلدان الأعضاء في مشروع الاندماج الاقتصادي محل الدراسة و التي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية، و كذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال و انتقالات العمالة بين البلدان الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه البلدان من تنسيق و خلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح هذه البلدان في الأخير كلا واحدا.[3]

الفرع الثاني: شروط التكتل الاقتصادي

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

_ **التقارب الجغرافي:** يعتبر من أهم شروط نجاح التكتل لدوره في تسهيل انتقال السلع والخدمات و العمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا.

_ **وجود الإدارة السياسية:** لأن غياب الإدارة السياسية يعد من أهم أسباب فشل التكتل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تعمل على خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، كما يقبل كل بلد التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

---

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 409.

[2]- ريغي هشام: العولمة والبطالة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، 2008- 2009، ص 43.

[3]- محمد الشريف منصوري: إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، مذكرة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008- 2009،ص 70.

_ **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكتل:** يجب أن يكون التكتل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة وقابلة للتكتل، وتكتلها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للأخلاقيات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، و لا سيطرة لاقتصاد بلد على اقتصاديات الدول الأخرى.

_ **توفير وسائل النقل و الاتصال:** إن عدم توفير وسائل النقل و الاتصال بين الدول المتكتلة اقتصاديا يحد من إمكانية التوسع التجاري و التخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات و قيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول.

_ **تناسب القيم الاجتماعية و الثقافية:** لأن الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم و النظم الاجتماعية و السياسية و الثقافية هي فقط التي تكون قادرة على تحقيق تكتل اقتصادي بسهولة على عكس الاقتصاديات المتعارضة في النظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكتل مرتفعة.

_ **تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:** إن حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكتل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: أهداف التكتلات الاقتصادية

إن التكتل الاقتصادي ليس مجرد ظاهرة عرفها الاقتصاد الدولي بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى إليه دول العالم باختلاف مراحل تطورها وتباين دوافعها، وتهدف التكتلات الاقتصادية إلى أهداف عديدة ليست بالضرورة كلها اقتصادية بل تكون سياسية واجتماعية وعسكرية، ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف في:

1) الحصول على مزايا الإنتاج الكبير، حيث أن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما و إعادة تكوين الحركة الحرة للسلع و رأس المال و العمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

2) تيسير الاستفادة من مهارات الفنين و الأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني و الوظيفي.

3) تسهيل عملية التنمية الاقتصادية: حيث أن هذه العملية تصبح أيسر وأسهل بعد قيام التكتل إذ أن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج و الاستثمار و الدخل و التشغيل.

4) كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى توزيع الإنتاج بطريقة اقتصادية وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول من بعض الانتكاسات و التقلبات و السياسات الأجنبية.

5) رفع مستوى رفاهية المواطنين حيث يفترض أن التكتل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية و إلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

6) التقليل من الاعتماد على الخارج وهدا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية و السياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هده المنطقة.[2]

المبحث الثاني: المراحل والآثار الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية

المطلب الأول: مراحل التكتلات الاقتصادية

[1]- نفس المرجع السابق: ص ص 86 -87 .

[2]- ريغي هشام: مرجع سبق ذكره، ص 44.

يتخذ التكتل الاقتصادي أشكالا أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاندماج الاقتصادي، أي أن أشكال التكتل الاقتصادي تتراوح من التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكتلة إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكتل، وهكذا فإن أشكال التكتل الاقتصادي تتمثل في الآتي:

1) الترتيبات التجارية التفضيلية:

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل. ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوربية على وارداتها من الدول النامية، وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

_ تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.

_ تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.

_ يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.[1]

2) منطقة التجارة الحرة:

تشكل منطقة التجارة الحرة المرحلة الثانية من مراحل التكتل الإقليمي و رغم مزايا هذه المنطقة من حيث إزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، إلا أن هذه الدول لازالت تمارس تعريفاتها الجمركية الخاصة بها مع بقية أنحاء العالم (الدول غير الأعضاء بالمنطقة)، ويشكل هذا الشكل أو المرحلة من مراحل التكتل أكثر الأشكال شيوعا على المستوى الدولي.... ومن السيمات الأخرى لمنطقة التجارة الحرة، و بسبب سرعة انتشارها هي تشابك هذه الاتفاقيات مع بعضها البعض و ذلك لتوقيع دولة معينة أكثر من اتفاقية تجارة حرة من أكثر من طرف.[2]

3) الاتحاد الجمركي :

وفقا للفقرة 8 من م 4 من الغات فان الاتحاد الجمركي يتميز بوجود إقليم جمركي واحد فهدا التوحيد من الناحية القانونية يشمل شقين داخلي و خارجي.

– فالشق الداخلي يتضمن إزالة الرسوم الجمركية و التنظيمات أو القواعد المقيدة للتجارة بين أقاليم الاتحاد أما بالنسبة للشق الخارجي فالاتحاد الجمركي يقتضي إنشاء تعريفة مشتركة و تنظيم تجاري مشترك تجاه الدول الأخرى.فالاتحاد الجمركي على هذا النحو لا يخرج عن كونه تكتل بين دولتين أو عدة دول ، تزال فيما بينها كافة الرسوم و القيود الأخرى بمختلف أشكالها و يسمح داخلها بحرية الحركة للمشروعات و رأس المال و العمالة أي أنه نوعية من توسيع نطاق السوق و تكوين المشروعات الكبرى التي تستفيد من اقتصاديات الجم ...على أن يصبح هذا الاتحاد كتلة واحدة في مواجهة الخارج (بقية

[1]– عبد الوهاب رميدي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 10.

[2]– أحمد الكواز: مناطق التجارة الحرة، المعهد العربي للتخطيط، العدد 92، سبتمبر2010، ص 2.

الاقتصاد العالمي) فتفرض ضريبة و رسوم موحدة تجاه كافة الدول الغير أعضاء في الاتحاد و تطبيق كافة الإجراءات التقليدية الأخرى المقررة من الاتحاد تجاههم.[1]

4) السوق المشتركة:

المرحلة الثالثة من مراحل التكتل هي إنشاء السوق المشتركة، والتي تنطوي على حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمالة و رؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء فاستثمارات الدول الأعضاء تتم معاملتها معاملة الاستثمارات الوطنية و بالتالي تحصل على الحقوق و الامتيازات نفسها فيستفيد الأفراد من الخدمات الاجتماعية (كالصحة و التعليم و الضمان الاجتماعي) و تستفيد الشركات من الدعم و الإعفاءات الضريبية.[2]

5) الاتحاد النقدي:

إن قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكتلة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف المراحل السالفة الذكر.

فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكتل بين اقتصاديات دول الاتحاد.

من الأمثلة البارزة لهذه المرحلة من التكتل هو الاتحاد النقدي الأوربي والذي قام بين(11) دولة أوربية.[3]

6) الاتحاد الاقتصادي :

إن السير في اتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي يتطلب توحيد السياسات المالية للدول الأعضاء، وتعتبر هذه المرحلة أكثر مراحل التكتل الاقتصادي تطورا و شمولية و يحتوي على جميع مزايا وصفات السوق المشتركة، فبينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما فان الاتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحياتها الحدود القومية و تصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي و عندما يتبنى الاتحاد الاقتصادي أوراق نقدية مشتركة لجميع الأعضاء فان الاتحاد يصبح اتحادا نقديا أيضا، و هذا ما حدث في الاتحاد الأوروبي حيث اعتمد اليورو ليحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء.[4]

وفي الأخير يُمكن توضيح مراحل التكتلات الاقتصادية من خلال الشكل التالي:

---

[1]- مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2008،ص ص 130-131.

[2]- السيد متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي، دار الفكر للنشر والتو زيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 85.

[3]- عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص15.

[4]- علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سبق ذكره، ص 411.

الشكل1_1: مراحل التكتل الاقتصادي

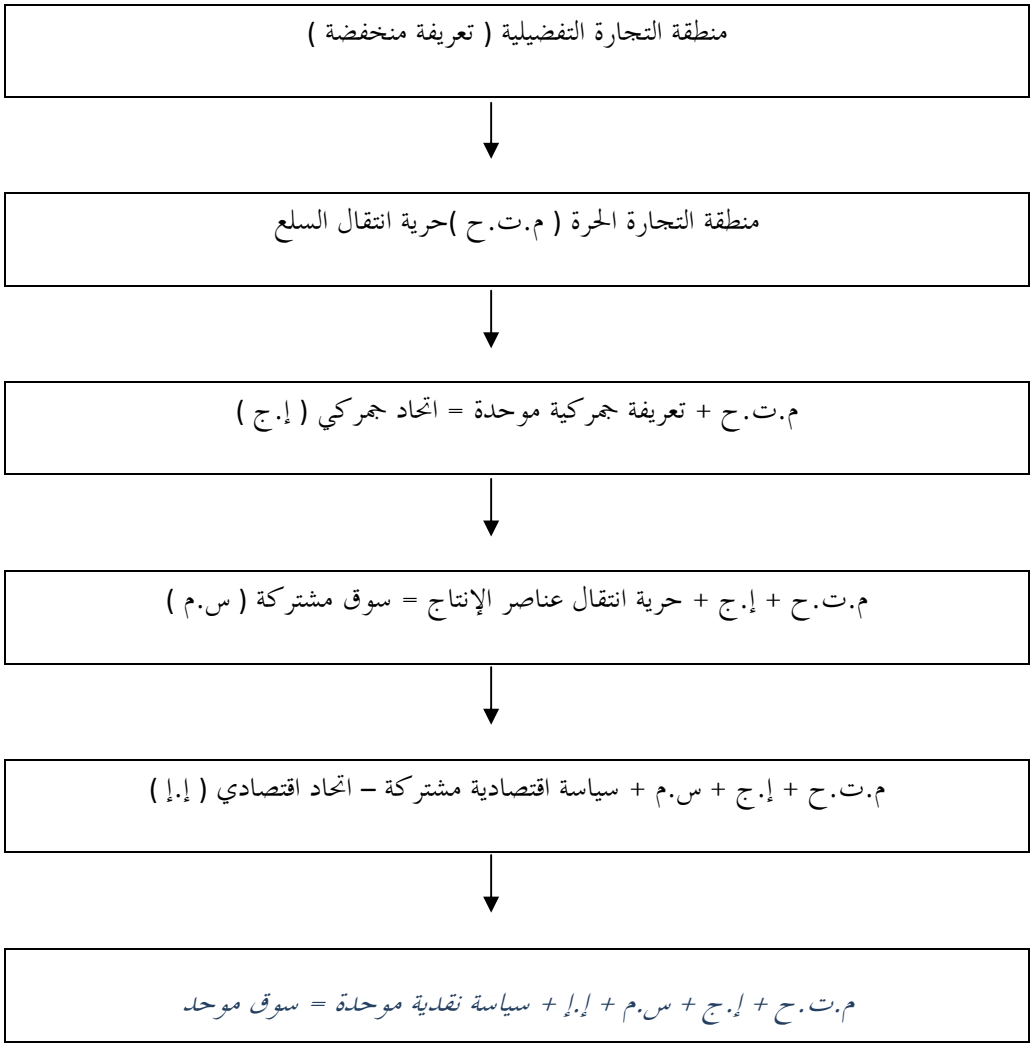

المصدر: عبد الوهاب رميدي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 16.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية

إن التكتل الاقتصادي نوع من التطوير الهيكلي الذي يتحقق من خلاله التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات الأقطار الأطراف، طبقا لتخطيط إنمائي لهذه الاقتصاديات، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منها ويساندها، مما يؤدي إلى نمو حقيقي ومستمر في تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيما بينها. وللتكتل الاقتصادي آثار اقتصادية تقسم إلى

قسمين مهمين وأساسيين هما: الآثار الساكنة التي تؤثر على الكفاءة الاقتصادية والآثار الحركية وسنقوم بشرح وتحليل كل منهما بالتفصيل.

الفرع الأول: الآثار الساكنة للتكتلات الاقتصادية

إن خلق التكتلات الاقتصادية أو أي شكل من أشكال الترتيبات الانتقائية التجارية، يمكن اعتبارها حركة تسير في اتجاه التجارة الحرة جزئيا وفي اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية. وذلك لأن إزالة بعض العوائق والقيود التجارية وإبقاء البعض الآخر على حاله، يؤدي إلى انخفاض في مستوى معدل الضريبة العالمي. وفي الواقع أن هذا الخفض في ضرائب الاستيراد وفي العوائق التجارية خفض انتقائي discriminatory يجعل الأثر الصافي على الكفاءة الاقتصادية غير محدد. وعموما، إن بعض أشكال التكامل الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية economic efficiencyوالبعض الآخر يمثل حركة تبتعد عن تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة، وهذا يؤدي غالبا خفض الكفاءة الاقتصادية، وعلى كل حال تتوقف النتيجة الصافية للكفاءة الاقتصادية على طبيعة كل اتفاقية للتكامل الاقتصادي على حدة وعلى القوة النسبية لكل من خلق التجارة tradecreation وتحويل التجارة Trade diversion.

وسنقوم بتوضيح كل منهما على حدة:

أولا:اثر خلق التجارة

يعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكتل الاقتصادي ويحدث خلق التجارة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكتل الاقتصادي، في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي الغير فعال(غير الكفء اقتصاديا) وذلك قبل قيام اتفاقية التكتل الاقتصادي، ولكن بعد قيام هذه الأخيرة تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة، وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفء اقتصاديا لدولة عضو قد توقف وتم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا و الأقل تكلفة و من دولة عضو أيضا، ونظرا لأن هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام التكتل الاقتصادي، فإن الأجانب غير الأعضاء في اتفاقية التكتل لا يفقدون شيئا من صادراتهم.[1]

ويمكن أن نشرح هذا الأثر بمساعدة المثال الافتراضي التالي:

إن تكلفة إنتاج السلعة " س" في البلد " أ " هي 25 دولار لكل وحدة، وثمنها في البلد" ب " هو 20دولار لكل وحدة، وقد اتفق البلدان على تكوين اتحاد جمركي، وقبل تكوين هذا الاتحاد كان البلد" أ "يحمي المنتجين في الداخل بفرضه تعريفة قيمتها 6دولارات لكل وحدة من السلعة" س" يتم استيرادها من البلد" ب"، وبعد إلغاء الرسوم بين البلدين بموجب الاتحاد الجمركي، توقف البلد" أ" عن إنتاج السلعة" س "وصار يستوردها من البلد" ب "لأنه يتحصل عليها ب 20 دولارا مقابل 25 دولارا لكل وحدة منتجة في الداخل مما يعني أن الاتحاد الجمركي يخلق أو يدعم مزيدا من التجارة، وذلك عندما يتم إحلال الواردات رخيصة الثمن من إحدى الأعضاء محل المنتجات المحلية عالية التكاليف، لأنه لا رسوم جمركية ولا حواجز كمية ولا غير كمية تحول دون تدفق السلع بين الدول الأعضاء، مما يعني أن المنتجات التي تنتج بتكاليف أقل رخيصة الثمن سوف تحل محل المنتجات عالية التكاليف غالية الثمن وهكذا يحدث نوع من تعميق التخصص الدولي في السلع التي تتمتع فيها الدول بميزات نسبية أو تنافسية أي يتعمق تخصص كل دولة داخلة في الاتحاد الجمركي في السلع التي تنتجها بتكلفة أقل وبسعر أرخص، وتتدفق السلع بين الدول الأعضاء دون موانع، مما يعمق التخصص والتبادل الدولي.

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سبق ذكره، ص 390.

ويؤدي التعمق في التخصص الدولي إلى خلق مزيد من التبادل والتجارة الدولية والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق مكاسب على مستوى الإنتاج والاستهلاك ومن ثم تتحسن الرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء.[1]

ثانيا: أثر تحويل التجارة

يمثل تحويل التجارة الجانب السلبي وغير المرغوب فيه لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية لدولة عضو في اتفاقية التكتل الاقتصادي ويحدث أثر التحويل التجاري في حالة دولة عضو كانت تستورد سلعة معينة من دولة لم تنظم إلى اتفاقية التكتل الاقتصادي، وبعد قيام الاتحاد وتخفيض الضرائب الانتقائية تصبح الدول الأعضاء في الاتحاد متفوقة على الدول غير الأعضاء، و هذا يؤدي إلى تغير أنماط التجارة Trade pattern حيث تستولي الدولة العضو، ويعني خفض الضريبة الانتقائية تحت ظل اتفاقية التكتل إن الدولة غير العضو في الاتفاقية تفقد مبيعاتها التي تتحول إلى منتجين من الدول الأعضاء يتصفون بأنهم أقل كفاءة في إنتاج السلعة المعينة، مما يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية العالمية ومن الملاحظ أن التجارة تتحول من البلد ذو التكلفة المنخفضة إلى البلد ذو التكلفة العالية، وعليه فإن الكفاءة الاقتصادية العالمية تعاني من هذه الإجراءات.[2]

و يمكن توضيح أثر تحويل التجارة من خلال مثال عددي لسلعة مصنعة مثل الدراجات الهوائية في دولة مثل إيطاليا قبل وبعد انضمامها إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي:

الجدول 1-1 : السوق الإيطالي للدراجات الهوائية (الأرقام افتراضية بالدولار الأمريكي)ـتحويل التجارة.

الأسعار	إيطاليا	ألمانيا	كندا
سعر التصنيع	130	100	90
الضريبة	0	30	30
سعر الجملة	130	130	120

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص 390.

التحليل:

يقوم المستهلك الإيطالي بشراء الدراجة الهوائية الكندية لأن سعرها وبعد فرض الضريبة يساوي 120 دولار، ويبقى هذا السعر أرخص من سعر الدراجة الإيطالية المحلية الذي يساوي 130 دولار، وما دامت الضريبة الإيطالية غير انتقائية، فإن كندا ستستمر في بيع الدراجات الهوائية لإيطاليا وذلك لأن السعر الكندي أرخص من السعر الألماني ب 10 دولار، ويرجع الفضل في ذلك إلى الضريبة غير الانتقائية والتي تبلغ 30 دولار، ولكن عندما تدخل إيطاليا وألمانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ويتم إلغاء الضرائب بينهما حسب الاتفاقية فإن كندا تفقد أسواقها في إيطاليا وذلك لأن الدراجات الألمانية الآن أصبح سعرها 100 دولار، وذلك بسبب إلغاء إيطاليا الدولة العضو في المجموعة للضرائب المفروضة على ألمانيا الدولة العضو أيضا فيصبح سعر التصنيع للدراجة الألمانية أكثر من سعر التصنيع للدراجة الكندية ب 10 دولارا، ونتيجة لطبيعة إزالة الضرائب انتقائيا، فإن أكثر المنتجين كفاءة وهي دولة كندا، تفقد أسواق صادراتها في إيطاليا لصالح دولة وهي ألمانيا والتي تزيد تكلفة إنتاجها للدراجات تكلفة إنتاج الدراجات في كندا، وعليه نجد أن الكفاءة الاقتصادية العالمية تنخفض بمبلغ يساوي 10 دولارات

[1]- آسيا الوافي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006-2007، ص ص 52- 53.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سبق ذكره، ص ص 390-391.

(100-90=10) أو(سعر التصنيع الألماني- سعر التصنيع الكندي) مضروبا في أعداد الدراجات الهوائية التي حول تصديرها من كندا (الدولة غير العضو) إلى ألمانيا الدولة العضو.[1]

والتمييز بين خلق التجارة وتحويلها أمر مهم، فخلق التجارة يراد به التجارة الجديدة الناشئة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، في حين أن تحويل التجارة يقصد به تجارة قديمة كانت قائمة ثم حولت من بلد خارجي إلى آخر عضو إثر تكوين الاتحاد الجمركي، كما يترك خلق التجارة أثرا نافعا في الرفاهية، أما تحويل التجارة فهو ذو نتيجة غير مؤكدة على رفاهية الدول الأعضاء لكنه يضر برفاهية الدول غير الأعضاء.

والشكل الآتي يوضح آلية خلق وتحويل التجارة:

الشكل 1_ 2: آلية خلق وتحويل التجارة

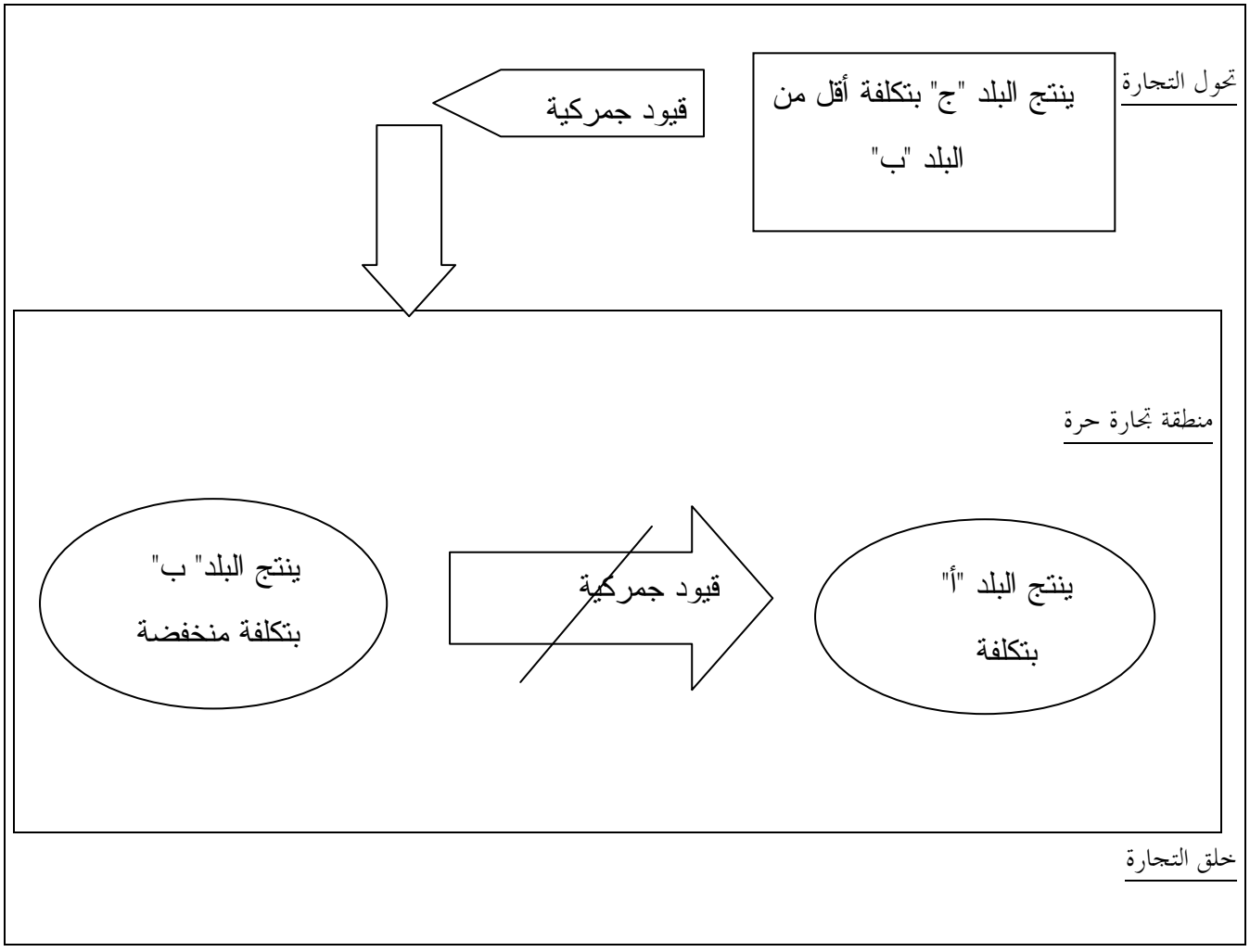

المصدر: أحمد الكواز: التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81 مارس 2009، ص 8.

الفرع الثاني: الآثار الحركية للتكتلات الاقتصادية

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 392-393.

إلى جانب ما يتحقق من مكاسب ساكنة فإن دول الاتحاد الجمركي تحقق مكاسب حركية عديدة، وتتمثل في تحقق مزيد من التنافسية بين الدول الأعضاء، واقتصاديات أو وفورات الحجم الكبير، تحفيز الاستثمار والاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية.

_ **زيادة درجة المنافسة :** إن الاستفادة الديناميكية الكبرى من تكوين اتحاد جمركي هي زيادة حدة المنافسة، فكنتيجة لإزالة الحواجز بين الدول الأعضاء، فإن المنافسة بين الشركات في داخل الاتحاد ستزداد حيث أن الشركات في كل دولة ستنظر إلى أسواق في دول أخرى في الاتحاد أبعد من أسواقها المحلية، و هذه المنافسة بين الشركات داخل الاتحاد قد تؤدي إلى مكاسب كبيرة في الكفاءة، أي أنه عندما يتكون اتحاد جمركي وتزول الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء ، فإن المنتجين في كل دولة يجب أن يصبحوا أكثر كفاءة لكي يواجهوا منافسة المنتجين الآخرين داخل الاتحاد، لأن زيادة مستوى المنافسة يحتمل أيضا أن تشجع تطوير واستخدام تكنولوجيات جديدة، وكل هذه الجهود ستخفض تكاليف الإنتاج لصالح المستهلكين في الدول الأعضاء للاتحاد الجمركي، إذن فزيادة الأسواق تؤدي إلى زيادة حدة المنافسة لتصبح أكثر تواجدا وأكثر واقعية داخل نطاق الاتحاد، مما يقضي بدوره إلى تغيير الهياكل الإنتاجية.

_ **تحقيق المزايا الاقتصادية الناجمة عن اقتصاديات النطاق :** تتلخص المزايا الناجمة عن اقتصاديات النطاق في أنها تؤدي إلى زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة الإنتاج نتيجة انخفاض التكاليف والاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة من السوق الموسعة، فعندما تتوسع الشركات وتنتج لسوق أكبر، فقد تتمتع بوفورات كبيرة الحجم لأن زيادة الإنتاج تتطلب أسواقا كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أبحاث السوق وتطوير الوحدات الإنتاجية، وبذلك يمكن القول أن اتساع السوق بتكوين الاتحاد الجمركي يؤدي إلى تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم.

_ **تشجيع الاستثمارات :**لا شك أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع حجم السوق، كما يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يؤدي تشجيع الاستثمار إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير، ومن جهة أخرى يحتمل أن يشجع تكوين الاتحاد الجمركي الخارجيين على إقامة تسهيلات إنتاج داخل الاتحاد لتفادي الحواجز الجمركية التمييزية المفروضة على المنتجات الخارجية، وهذا ما يسمى بمصانع التعريفة الجمركية.

_ **التغير التكنولوجي :** إن توسع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة، يحفز على إجراء البحوث وعلى التطور.ويبين بالاسا العلاقة بين حجم السوق والنشاط البحثي وذلك ناشئ عن الافتراض المسلم به وهو إمكانية تحقيق الوفورات الواسعة عن طريق البحث وزيادة الإنفاق على البحث على نحو يتجاوز الزيادة في حجم السوق عند توسيعها ويؤكد بالاسا قائلا:

"...إن التكامل يؤدي إلى حصول تقدم تكنولوجي مستقل وذلك لأن الوفورات الواسعة النطاق الناجمة عن البحوث يمكن أن تجني ثمارها على كلا المستويين: المستوى القطري ومستوى الشركة، لأنه من المحتمل كذلك أن يزداد الإنفاق على البحوث والتطوير بعد إزالة الحواجز التجارية".

وبذلك فإن أحد المميزات الناتجة عن التكتل الاقتصادي هو إتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة الربحية وهذا يتطلب دعم وتطوير مراكز البحوث.

_ **تقليص المخاطر والشكوك:** من شأن التكامل الاقتصادي، أن يخفض المخاطر والشكوك أو عدم اليقين في التعامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتحاد .ففي عالم اليوم توجد عوامل شتى تجعل التعامل الخارجي محاطا بالعديد من المخاطر المرتبطة بتعقيد الأنظمة التجارية وإمكانية تغيير التعريفة من جانب واحد وتغيير الأشكال الأخرى من القيود التجارية، وترتبط

أيضا بأنظمة الصرف الخارجي والسياسات الاقتصادية بصفة عامة، ولكن التكتل يميل إلى تعزيز التطور والتنمية بتقليله من تلك الشكوك وعدم اليقين.

هذا ويؤدي التكامل الاقتصادي إلى استخدام أفضل للموارد الاقتصادية، وكل هذه المكاسب ترمي إلى زيادة رفاهية الدول الأعضاء وتشجعها على تكوين التكتلات.[1]

المبحث الثالث: أهمية و دوافع التكتلات الاقتصادية

المطلب الأول: أهمية التكتلات الاقتصادية

لقد بلغ التكتل الاقتصادي أهمية كبيرة بين مختلف الدول حيث لا تستطيع هذه الأخيرة مواجهة متطلبات العولمة اعتمادا على إمكانياتها الذاتية حيث يؤدي التكتل إلى توزيع المنافع الاقتصادية بين الدول و زيادة الإنتاجية و اتساع نطاق التبادل التجاري بين هذه الدول و يمكن إيجاز أهمية التكتل الاقتصادي في النقاط التالية:

ـ اتساع نطاق السوق و اندماج الأسواق الوطنية يؤدي إلى مزيد من التخصص و تقسيم العمل بين الدول المتكتلة وفق المزايا النسبية الحقيقية و هذا يترتب عليه أو ينتج عنه رفع الكفاءة الإنتاجية و زيادة المقدرة على المنافسة الدولية .

ـ تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الدول المتكتلة مما يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية .

ـ زيادة التجارة البينية بفعل الترتيبات التكتلية بين الدول المشتركة في التكتل الاقتصادي .[2]

ـ تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

ـ يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين.[3]

ـ يعمل التكتل الاقتصادي على تطوير قطاع الزراعة واندماجها مع قطاع الصناعة من خلال الاستثمار في الصناعة الغذائية.

ـ تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، من خلال وضع سياسة عامة تستهدف استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للبلدان الأعضاء، مستفيدة من اتساع السوق و وفرة عنصر العمل، مما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة للاستثمار و الإنتاج و الدخول و التشغيل.

ـ الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة " اقتصاديات وفورات الحجمLes Economies d'échelles " التي يتسع فيها حجم السوق، مما يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما و الإنتاج على أساس الحجم الكبير.[4]

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

---

[1]- آسيا الوافي: مرجع سبق ذكره ص 50.

[2]- عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سبق ذكره، ص 191.

[3]- آسيا الوافي: مرجع سبق ذكره، ص 36.

[4]- محمد الشريف منصوري: مرجع سبق ذكره،ص ص 76- 77.

الشكل 1-3: اقتصاديات وفورات الحجم

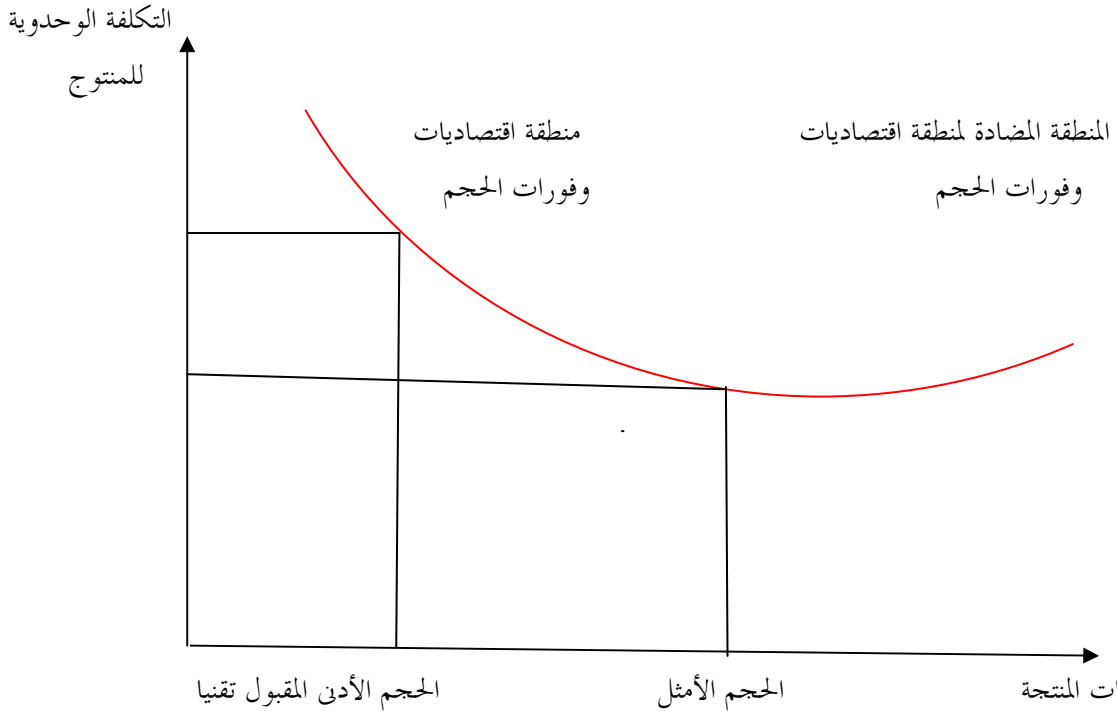

المصدر: محمد الشريف منصوري: إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، مذكرة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008- 2009، ص 77.

المطلب الثاني:دوافع التكتلات الاقتصادية

برغم اختلاف أسباب تكوين التكتلات الاقتصادية من مكان إلى آخر، و مابين دولة و أخرى إلا أنه يبدو أن هناك مجموعة أساسية من العوامل التي تدفع إلى تشكيل تجمعات إقليمية :

ـ تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كالاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، تأهيل اليد العاملة، تطوير القطاعات التصديرية وترقية نشاطات البحث والتطوير أو الأهداف غير الاقتصادية كتقوية الروابط الاقتصادية و التحكم في تدفقات الهجرة.

ـ تحسين و تدعيم قدراتها التفاوضية على مستوى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، أو للتعبير عن إحباطها من بطئ المفاوضات (كما حدث أثناء جولة الاوروجواي)، أو تستعمل كأداة أثناء المفاوضات الخاصة بالتجارة و الاستثمار مع دول جد متقدمة أو تكتلات إقليمية أخرى .

ـ الحصول على فرص فيما يتعلق بالدخول إلى الأسواق الأجنبية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال اللجوء إلى إنشاء تجمعات مع دول كبرى، كما حدث للمكسيك على مستوى النافتا أوالبراجواي على مستوى الكريكوم.

ـ تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن ترقيتها دون وجود سوق إقليمي محمي (الصناعات الإقليمية الناشئة) حتى تصبح ذات قدرات تنافسية دولية إذا ما أعطي لها الوقت الكافي للنمو.

ـ التخفيف من حدة التوترات السياسية بين الدول الأعضاء، كما يظهر في العديد من التجارب الاقتصادية ، فإنشاء المجموعة الأوروبية في 1957 جنب أوروبا الحروب، كذلك ساهم التكتل في الاستقرار السياسي في منطقة الأسيان.[1]

[1]- متولي عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص ص 89- 90.

خلاصة

لقد ساهمت مجموعة من العوامل والمصالح الاقتصادية المشتركة والمتشابكة بين الدول إلى دفع هذه الأخيرة إلى إقامة تكتلات اقتصادية كوسيلة لجأت إليها لتخفيض الآثار المتوقعة لتلك الظروف.

ولقد حاولنا في هذا الفصل دراسة التكتلات الاقتصادية من خلال التطرق إلى مجموعة من التعاريف قصد الوصول إلى تعريف شامل للتكتلات الاقتصادية مع توضيح أهم الشروط التي تساهم في إنجاحها ومختلف الأهداف التي تسعى لتحقيقها وأهم مراحلها وفي الأخر تناولنا أهمية ودوافع التكتلات الاقتصادية.

الفصل الثاني
العولمة الاقتصادية

☜ مباحث الفصل

⇦ تمهيد

⇦ المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية

⇦ المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للعولمة الاقتصادية والقوة المحركة لها

⇦ المبحث الثالث: خصائص العولمة الاقتصادية

⇦ خلاصة الفصل

تمهيد

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، انقلاب موازين القوى بين الدول وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والتغيرات السريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو ما يسمى بالعولمة الاقتصادية ومظاهرها المختلفة المتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة والتحالفات الإستراتيجية للشركات المتعددة الجنسيات وسنحاول في هذا الفصل من خلال مباحثه الثلاث توضيح مفهوم العولمة الاقتصادية من خلال تقديم مجموعة من التعاريف وإبراز أهم أنواعها على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للعولمة الاقتصادية والقوة المحركة لها

المبحث الثالث: خصائص العولمة الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية

لا يوجد اتفاق بين الكتاب والباحثين بخصوص مفهوم العولمة الاقتصادية رغم اتساع وتنوع الكتابات التي تناولتها والجوانب العديدة كمرادف أو بديل للاستخدام منها: الكوكبية، الكونية، العالمية...وهذا يعني ويؤكد بالضرورة وجود مفاهيم عديدة للعولمة نذكر منها ما يلي:

تعريف01:

"يشير مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى، الحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية، فالاقتصاد العالمي يتعاظم دوره بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي".[1]

تعريف02:

" العولمة الاقتصادية هي: التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية".[2]

تعريف 03:

"العولمة تعني تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل العالم كله".[3]

تعريف 04:

"العولمة الاقتصادية هي زيادة درجة الارتباط بين المجالات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع و رؤوس الأموال و تقنيات الإنتاج و الأشخاص و المعلومات.[4]

تعريف 05:

"العولمة الاقتصادية تعني نظاما تجاريا عالميا مفتوحا تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج وخاصة منها رأس المال عبر الحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة فتنتهي بذلك إلى تكتل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال، وتتحول فيها قوى السوق إلى نظام اقتصادي عالمي تفرض فيه المتعددة الجنسيات والمنظمات الحاكمة مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي انسجاما في جميع الأفكار مهما كانت مواقفها وتفضيلاتها".[5]

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2008 ، ص 17 .

[2]- محمد ابراهيم عبد الرحيم: العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2009، ص 9.

[3]- عبد القادر تومي: العولمة، دار هومة للنشر، الطبعة الاولى، الجزائر، 2009، ص9 .

[4]- فليح حسن خلف: العولمة الاقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007 ، ص285 .

[5]- مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 285 .

المطلب الثاني: نشأة العولمة الاقتصادية

إن العولمة الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة لأن جذورها الأولى تمتد عبر التاريخ القديم، فمنذ النصف الثاني من القرن العشرين اتبعت الدول المتقدمة سياسات زيادة التبادل الاقتصادي وتحرير التجارة فيما بينها، وتم إنشاء القواعد الدولية التي تنظم هذه المعاملات ولقد تبادلت القبائل والعشائر والدول منذ الأزل البضائع والسلع فيما بينها وفي العصر الحديث تم تبادل المنافع بين الاقتصاديات المختلفة بشكل كبير، خاصة فيما بين الدول الغربية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية.

ونتيجة لسياسات التحرير التجاري أصبحت كل دولة أو مجموعة من الدول تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تستطيع إنتاجها بأفضل جودة و أقل سعر، وهو ما يعرف في علم الاقتصاد ب "الميزة التنافسية "، وعلى أن يتم التبادل التجاري بين منتجات الدول المختلفة ، لتحقيق أقصى كفاءة في الإنتاج وأفضل استخدام وتخصيص للموارد الاقتصادية للدول المختلفة .

وقد ازدادت هذه الظاهرة فتوسعت في نهاية القرن العشرين، وأصبح يطلق عليها "الاعتماد المتبادل " بمعنى أن كل دولة تعتمد على غيرها من الدول لتوفير بعض حاجاتها الأساسية و العكس صحيح، ومع مرور الوقت اتخذت العلاقات الاقتصادية بين الدول أشكالا جديدة تتجاوز التعاملات التجارية التقليدية، التي تقتصر على معاملات الدول مع بعضها البعض، وكانت مظاهر الاتصال والاندماج العالمي قد انتقلت من الاقتصاد إلى غيره من نواحي الحياة.

فإلى جانب التبادل التجاري بين الدول تطورت أشكال جديدة من النشاط الاقتصادي عبر حدود الدولة المتمثلة في الشركات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين اتجهت الشركات العالمية العملاقة إلى تخطي حدود دولها، وبدأت تفتح بعض الفروع لصناعاتها وتنقل بعض أجزائها إلى الدول النامية خاصة في آسيا مثل: تايوان، كوريا، سنغافورة ...للاستفادة من العمالة الرخيصة هناك، وتهدف الشركات العالمية العملاقة من وراء ذلك إلى إنتاج السلعة بنفس الجودة العالمية ولكن بتكلفة أقل.

فالمعلومة الاقتصادية مفتوحة ومرتبطة ببعضها البعض ومبنية على الانتقال الحر للسلع والخدمات ورأس المال والخبرات والكفاءات عبر العالم، وأساس هذه القيم هو خبرة الدول الرأسمالية الغربية التي ترى في حرية التبادل التجاري واقتصاد السوق الحر القائم على فكرة المنافسة أفضل وسيلة لتحقيق الرفاهية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في العالم ككل.[1]

إن العولمة الاقتصادية تعود بدايتها الأولى إلى العديد من المراحل التي تطورت من خلالها ومن بينها ما يلي:

1) الاكتشافات الجغرافية والتوسع التجاري

بدأت العولمة الاقتصادية مع نشوء النظام الرأسمالي وتطورت مع تطوره، وما أفرزه من احتياجات ترافق هذا التطور وتساهم في تحقيقها، حيث أن بداية العولمة الاقتصادية ارتبطت بالنظام الرأسمالي فلا يمكن الفصل إطلاقا بين العولمة الاقتصادية التي تتحقق حاليا في بدايتها وفي تطورها وفي ما هي عليه الآن عن النظام الرأسمالي وطبيعته وسيماته ومضامينه الأساسية وتطوره، حيث أن انهيار النظام الإقطاعي الذي كان نظاما مغلقا من الناحية الاقتصادية وبرمجة كبيرة لم يكن يسمح بتوسيع النشاطات الاقتصادية، وبتطور الاقتصاديات ونموها نتيجة القيود والعوائق التي كان يفرضها النظام الإقطاعي بقيام النظام الرأسمالي على أنقاد النظام الإقطاعي تم التوجه نحو الاكتشافات الجغرافية والتوسع التجاري، وهو الأمر الذي ارتبطت به الثورة التجارية من خلال الرأسمالية التجارية، وذلك منذ بداية القرن 15 وحتى القرن 18، وقد أسهم في هذا الأمر نمو الدول القوية التي قضت

[1]- عثمان أبو حرب: الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص ص 77-78 .

على القيود والعوائق التي كان يفرضها الإقطاع على السلع ورؤوس الأموال بين الدول، وبالشكل الذي وسع من هذه الحركة ووسع من النشاطات الاقتصادية.

2) الرأسمالية الصناعية

وقد استمرت العولمة الاقتصادية من خلال الرأسمالية الصناعية وما تحقق عن طريقها من ثورة صناعية، التي بدأت منذ منتصف القرن 18 حيث اقتضت هاته الثورة الحاجة إلى المستلزمات والمدخلات اللازمة للإنتاج الصناعي واستمرار التوسع فيه وتطوره وكذلك الحاجة إلى الأسواق لتصريف المنتجات فيه وكذلك الحاجة إلى الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية التي توسع إنتاجها من خلال الثورة الصناعية وعن طريق الرأسمالية الصناعية وهو الأمر الذي اقتضى معه ضرورة توسع الدول في الاعتماد المتبادل فيما بينها، وزيادة ترابطها من أجل تأمين متطلبات تحقيق الثورة الصناعية وتأمين ما يلزم لاستمرارها وتطورها، وهو ما وسع من مدة تحقق العولمة الاقتصادية.

3) ما بعد الثورة الصناعية

إن استمرار التطور الاقتصادي واتساعه من خلال الثورة الصناعية أدى إلى زيادة الإنتاج بدرجة كبيرة وذلك عن طريق استخدام وسائل وأساليب إنتاج ذلك، وهو الأمر الذي اقتضى زيادة المبادلات واتساعها بين الدول وزيادة حركة الأفراد ورؤوس الأموال عبر الحدود للمشروعات التي تضمنتها حالة التطور الاقتصادي التي تلت قيام الثورة الصناعية وهو الأمر الذي ازدادت معه وبشكل واضح المدة التي تحققت بها العولمة الاقتصادية حيث زادت درجة تشابك الاقتصاديات واعتماد بعضها على البعض الآخر بصورة كبيرة وواضحة.[1]

2) الرأسمالية المالية

تابعت العولمة الاقتصادية تحققها بعد فترة الحربين الأولى والثانية و التي انكمشت فيها العلاقات الاقتصادية بين الدول إلى فترة الانتعاش والنمو الاقتصادي التي تلت الحربين الأولى و الثانية، و ما تضمنته من بروز طبقة الرأسمالية، التي أصبحت فيها المؤسسات المالية و أصحاب رؤوس الأموال الطبقة المسيطرة و المهيمنة على عامل الاقتصاد.

3) العولمة الاقتصادية الحالية في القرن العشرين

إن العولمة الاقتصادية التي تحققت بشكل واضح خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ازدادت وضوحا و اتساعا مع نهايتيه، و خاصة في العقدين الأخيرين منه، نتيجة عوامل و أسباب عديدة منها اقتصادية، تكنولوجية، سياسية و غيرها و امتدت في تأثيرها على معظم دول العالم و بالذات المتقدمة منها.[2]

المطلب الثالث: أسباب ظهور العولمة الاقتصادية:

رغم التطورات والتغيرات المتسارعة التي حدثت في النصف الأخير من القرن 20 و التي كان لها الأثر الكبير على مجريات اقتصاديات العالم فإن معظم الكتاب يجمعون على أن هناك عدة أسباب رئيسية لبروز العولمة الاقتصادية ومنها:

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص، ص10_12.

[2]- حامدي إسماعيل وآخرون: انعكاسات العولمة الاقتصادية، على التجارة الدولية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي ميلة 2011-2012 ص ص 10-11، نقلا عن عبد المنصف حسين، العولمة وآثارها، المكتب الجامعي الحديث، أسوان، 2006،ص 27.

1) تحرير التجارة الدولية

ويقصد به تكامل الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم وخاضعة لمبدأ التنافس الحر، وبعد الحرب العالمية الثانية رأت الدول المنتصرة ضرورة قيام نظام اقتصادي عالمي يخدم بالأساس مصالحها ومصالح البلدان الصناعية بصفة عامة، وقد مهد مؤتمر بريتون وودز عام 1944 الطريق لتأسيس النظام الاقتصادي العالمي الحديث حيث تم بموجبه إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) ومع الانتقال من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تسعى إلى إلغاء كل الحدود التجارية في العالم انتقل الاقتصاد العالمي إلى مرحلة اشتراكية أو دكتاتورية السوق، وأن الفوائد المرتقبة للعولمة ستكون موزعة توزيعا غير عادل وغير متكامل في داخل الدول النامية أو المتقدمة أو بين هذه الأخيرة نفسها.[1]

2) تراجع دول العالم الثالث عن توجهاتها التي رافقت تحررها الوطني وعملها على تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي بتشجيع النشاطات الخاضعة على القيام بالنشاطات الاقتصادية وهو الأمر الذي أدى إلى إدماج الدول النامية وبالذات تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة، بسبب ضعف اعتمادها على قدراتها المحلية وانخفاض درجة تطورها.[2]

3) تكامل الأسواق المالية الدولية

إن الحركة الدولية لرأس المال، ترتبط ارتباطا وثيقا بفرض كفاءة الأسواق المالية الدولية، حيث تعد الأسواق هي القناة التي تتدفق من خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم، كما حدث تزايد في تكتل الدول النامية مع النظام المالي الدولي، نظرا لتحرير الأسواق المالية للدول المستوردة والدول المصدرة لرؤوس المال، كما ألغت كثير من الدول النامية القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري وحركة رؤوس الأموال حيث نشطت الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وهذا أدى إلى مشاكل بيئية نتيجة الاستثمار الغير رشيد للموارد الطبيعية وسياسات العولمة.

4) التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات

إن التغيرات التكنولوجية تعد أحد أهم أسباب ظهور العولمة الاقتصادية وذلك أن دور التقدم التكنولوجي في المواصلات والاتصالات أدى إلى تسارع عمليات العولمة حيث حدث انخفاض كبير في تكاليف النقل والاتصالات الأمر الذي ساهم في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية وكان له دور كبير في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نتيجة بحثه عن فرص بديلة وبسرعة فائقة...[3]

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 10-11.

[2]- تومي عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3]- سليمان عمر عبد الهادي: الاستثمار الأجنبي المباشر، وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ، 2009، ص ص 177-178 .

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للعولمة الاقتصادية والقوة المحركة لها.

المطلب الأول: الإطار المؤسسي للعولمة الاقتصادية.

أصبحت المنظمات الاقتصادية والنقدية الدولية الإطار المؤسسي الذي تعمل في ظله العولمة الاقتصادية وتتمثل تلك المنظمات خاصة في صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة.[1]

الشكل رقم2-1: الإطار المؤسسي للعولمة

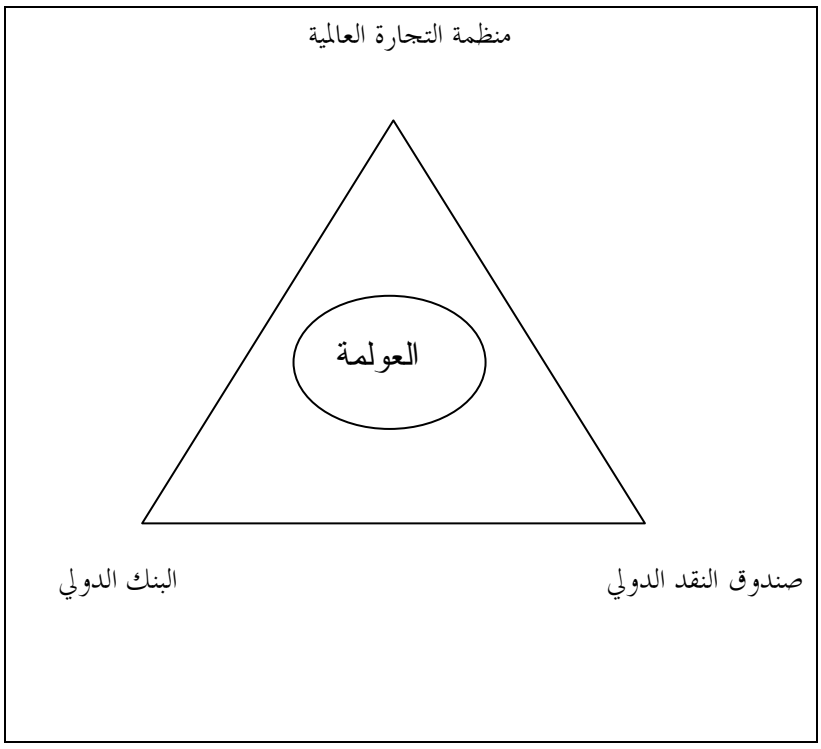

المصدر: ريغي هشام: العولمة والبطالة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، 2008-2009، ص 20.

الفرع 01: صندوق النقد الدولي

1) نشأة صندوق النقد الدولي

أنشأ بموجب معاهدة دولية (بريتون وودز) تولى وضع موادها ممثلون عن 44 دولة اشتركوا في مؤتمر عقد في بريتون وودز في الولايات الأمريكية في فترة ما بين الأول والثاني والعشرين من شهر تموز 1944 للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد وقد نتج عن هذا المؤتمر انعقاد اتفاقيتين دوليتين تتعلق الأولى بإنشاء صندوق النقد الدولي بينما تتعلق الثانية بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واكتسبت الاتفاقيتين قوتهما في عام 1945وباشر الصندوق مزاولة نشاطه في آذار عام 1947ومركزه واشنطن.[2]

[1]- ريغي هشام: مرجع سبق ذكره، ص20.

[2]- بسام الحجار:ا لعلاقات الاقتصادية،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى بيروت - لبنان ،2003،ص176.

2) تعريف صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو: "المنظمة العالمية النقدية التي تقوم بإدارة النظام النقدي و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي و علاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء".[1]

3) وظائف صندوق النقد الدولي

من بين أهم وظائفه نذكر ما يلي:

ـ إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف و التخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.

ـ توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية.

ـ اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدول العضو إتباعها و تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

ـ التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية ،حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية.

ـ يركز صندوق النقد الدولي في معالجته للسياسات الاقتصادية على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها بسياسات التثبيت.[2]

ـ توفير وسائل الدفع للدول الأعضاء في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية.

ـ يراقب تصرفات الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف.[3]

4) أهداف صندوق النقد الدولي

ويمكن ذكر بعضها في:

ـ تشجيع و تنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيئ الوسائل اللازمة للتشاور و التآزر بشأن المسائل النقدية الدولية.

ـ ضمان ثبات أسعار الصرف و تجنب التنافس في تخفيض قيم العمولات، كون سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية مع إمكانية الدول الأعضاء في الصندوق تعديل أسعار صرف عملتها في بعض الظروف وفقا لشروط محددة و تحت رقابة دولية وبهدف تصحيح الخلل في موازين المدفوعات.[4]

ـ جعل موارد الصندوق في متناول الأعضاء لمساعدتها في التغلب علي المصاعب في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان مدفوعاتها ولكن بشروط معينة.[5]

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 69.

[3]- مجدي محمود شهاب وآخرون: أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006،ص 168.

[4]- بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[5]- توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن : الإدارة المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010،ص 234.

ـ توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها في ظل الضمانات الضرورية و إتاحة الفرصة لها على هذا النحو لإصلاح الاختلال الذي قد تتعرض له موازين مدفوعاتها.[1]

الفرع02: البنك الدولي

1) نشأة البنك الدولي

نشأ البنك الدولي من خلال مؤتمر بريتون عام 1944 لمنح القروض طويلة الأجل و لكي يكون مكملا في عمله لصندوق النقد الدولي، و قد دعت الحاجة إلى إنشاء هذا البنك بعد أن سببت الحرب العالمية الثانية كثيرا من الدمار في الأموال و الممتلكات و الأرواح في معظم القارة الأوروبية، و هذا يتطلب إعادة البناء و التعمير و تحقيق الاستقرار و السلام في أول العام و في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ظهر جليا أن أحد الأسباب التي تؤدي إلي حفظ السلام و تحقيق الاستقرار هو العمل على تخفيض الفوارق الشاسعة في مستويات المعيشة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة الأمر الذي جعل من تنمية اقتصاديات الدول النامية أحد الأهداف الأساسية التي قامت عليها فكرة إنشاء البنك الدولي للتعمير و التنمية و الذي بدأ عمله في شهر حزيران عام 1946 و مقره في واشنطن.[2]

2) تعريف البنك الدولي

"هو المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي و الاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء".[3]

3) وظائف البنك الدولي

ـ تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الإقراض مثل: تحديد أسبقية المشروعات و إبداء النصح و التدابير الإدارية و التنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات ووسائل تمويل نفقاتها المحلية.

ـ تشجيع الإستثمار الخاص بما يضمن نمو و توسيع القطاع الخاص، و بما يساعد على تأصيل العادة الادخارية، و إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، و خلق قطاع جوهري و ديناميكي وجذب رؤوس أموال إضافية و رجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية.

ـ فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء، و تدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.[4]

4) أهداف البنك الدولي

ـ تقديم و تشجيع و تنظيم الائتمان الطويل الأجل أي تمويل تحركات رأس المال الطويل الأجل.

---

[1]- مجدي محمود شهاب وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 169.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سبق ذكره، ص 508.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 80.

[4]- مجدي محمود شهاب وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 166.

ـ ضمان القروض التي تقدمها البنوك و الأفراد للدول الأعضاء.

ـ توفير التمويل اللازم لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية من مشاريع إنتاجية و بنية تحتية في دول أوروبا الغربية.

ـ المساعدة في تنمية البلدان النامية من خلال تقديم التمويل الاستثماري لهذه البلدان لإقامة المشاريع الإنتاجية. [1]

الفرع03: المنظمة العالمية للتجارة

1) نشأة المنظمة العالمية للتجارة

ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة في عام 1945 قبل قيام الجات، حيت أقرت الحكومة الأمريكية آنذاك مشروعا لإنشاء منظمة تجارية دولية علي غرار صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير ولكن الكونغرس في بداية الخمسينيات رفض المصادقة على هذا المشروع خوفا من تحرير التجارة الدولية و إلحاق الضرر بالصناعات الوطنية الأمريكية التي تحتاج إلى الحماية و لكن و بعد مرور وقت طويل و حدوت تطور هائل في العلاقات الدولية الاقتصادية ظهرت بعض الأصوات في الثمانينات من القرن الماضي و خاصة في جولة الأوروغواي تطالب بإنشاء منظمة للتجارة العالمية لتحل محل أمانة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (الجات) اعتبارا من الأول من كانون الثاني عام1995 و تم التصديق على ذلك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و العديد من البلدان المتقدمة و النامية.[2]

2) تعريف المنظمة العالمية للتجارة

"هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة و تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، و زيادة التبادل الدولي و النشاط الاقتصادي العالمي".[3]

3) وظائف المنظمة العالمية للتجارة

ـ التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له بهدف تحقيق أكبر قدر من التناسق بين مختلف جوانب سياسة، إدارة وشؤون الاقتصاد العالمي .

ـ تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية طبقا للقواعد والإجراءات الواردة في بنود تسوية المنازعات التيتم التوصل إليها في جولة الأورجواي.

ـ توفر محفلا للتفاوض بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقيات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية، وللمنظمة كذلك أن توفر محفلا للمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها بشأن علاقاتهم التجارية متعددة الأطراف وإطارا لتنفيذ مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري.[1]

---

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سبق ذكره، ص 508.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 468.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 93.

ـ تسهيل تنفيذ و إدارة أعمال اتفاقية مراكش و الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، مع العمل على تدعيم أهدافها و توفير الإطار اللازم لتفنيدها.

ـ إشراف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد و الإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات.[2]

ـ توضيح السياسات التجارية للدول الأعضاء.[3]

4) أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنها تختلف عنهما من حيث أنه يتم اتخاذ القرارات فيها بمشاركة كل الأعضاء، سواءً من خلال الوزراء أو من خلال المسؤولين وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء. أي أن منظمة التجارة العالمية لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، وليس للموظفين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد، كما تعتبر منظمة حكومية، لذا فإنه لا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الأعضاء.

و يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة جميع الأعضاء، وبما أن أغلب أعضاء هذه المنظمة هم دول نامية، فيمكن لهذه الدول أن ترفض القرارات التي تضر بمصالحها.ويمكن ربط الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها هذه المنظمة بالأسباب التي أدت إلى ظهورها .وكما تمت الإشارة إليه، ومن بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الاتفاق بشأن إنشاء هذه المنظمة هو تفاقم التوتر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى وعليه فإن أهداف هذه المنظمة تتمثل في النقاط التالية:

1) **إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:** ويتم ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية. فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة، خاصة وأن الاجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين على الأقل وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

2) **تحقيق التنمية:** لجميع الدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية التي يزيد عددها في المنظمة عن % 75 من مجموع الأعضاء. ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية، أثناء اتخاذ وإصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية.

3) **حل المنازعات بين الدول الأعضاء:** بالتقليل من النزاعات بين الدول الأعضاء وفضها، للإشارة فإن هذه النزاعات كثيرًا ما كانت عائقًا أمام التجارة الدولية في عهد اتفاقية الـــ GATT بسبب غياب آلية خاصة لحل هذه النزاعات، لذلك كان من الضروري إيجاد آلية فعالة وذات قوة رادعة للقضاء على هذه النزاعات، التي عانت منها الدول النامية كثيرا.

4) **البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء** : وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، وهذا عن طريق إلزام كل الدول الأعضاء بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية، والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية، ذلك لأن المنظمة تهدف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء .

---

[1]- آيات الله مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010- 2011، ص 75.

[2]- مصطفى سلامة: مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3]- خالد محمد السواعي: التجارة الدولية، عالم الكتب والحديث للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 65.

5) **تقوية الاقتصاد العالمي**: وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، و تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء.

من خلال هذه الأهداف يبدو أنه بعد إنشاء هذه المنظمة، ستتحرر التجارة العالمية بشكل كبير، وستتمكن الدول النامية من الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة، بالإضافة إلى القضاء على التجاوزات التي كانت تتعرض لها الدول الأولى من قبل الثانية، وكل ذلك بفضل جهاز حل النزاعات الذي تديره المنظمة العالمية للتجارة.

وبما أن هذه المنظمة هيئة حقيقية عكس اتفاقية الـــGATT ، التي كانت عبارة عن اتفاقية مؤقتة، فهي تتولى قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية، خاصة في بعض الحالات التي لم يتم الاتفاق حولها بشكل نهائي، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى التي لم يتم التطرق إليها كقطاع المحروقات مثلا.

وبهدف الوصول إلى تحرير كامل للتجارة الدولية تتولى **المنظمة المهام التالية**:

1) تسهيل تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظِمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

2) تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض الأمور، التي تم الاتفاق عليها خلال جولة لأورغواي كقطاع الخدمات مثلا، الذي تم تأجيل الاتفاق حول كل جوانبه في جولة لأورغواي إلى المفاوضات التي تشرف عليها المنظمة، بالإضافة إلى المفاوضات الأخرى الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية

3) الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، وذلك من خلال الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات، والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور، وذلك طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن خلال جولة لأورغواي.

4) متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وذلك عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه الدول، والتي تتم وفقا لفترات زمنية محددة، وهي كل أربع سنوات للدول النامية وكل سنتين للدول المتقدمة .والهدف من ذلك هو الاطلاع على التغيرات التي تحدثها الدول الأعضاء على سياساتها التجارية ومدى موافقتها لأحكام الاتفاقيات، ومن جهة أخرى العمل على تكريس مبدأ الشفافية، من خلال تعميم المعلومات هذا الشأن على جميع الأعضاء، وإعطاء فرصة للتفاوض حول السياسات التجارية لكل عضو.

5) التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي، شاملا جوانبه المالية النقدية والتجارية، وتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون.

هذه مجمل المهام التي أوكلت إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي غيرت ملامح الاقتصاد العالمي بعد ظهورها، من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية بين عدد من البلدان التي تسعى للاستفادة من تحرير التجارة، وحركة رؤوس الأموال الدولية. إلا إن درجة الاستفادة تختلف من دولة لأخرى، وذلك بسبب اختلاف القوة الاقتصادية لهذه الدول.[1]

المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات...القوة المحركة للعولمة

[1] – ناصر دادي عدون منتاوي محمد: انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة – الاهداف والعراقيل، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة العدد 3، السنة2004، ص ص 68-69.

يعود ظهور الشركات المتعددة الجنسيات إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر و برزت بشكل أوضح في النصف الأول من القرن العشرين بحيث أصبحت تسيطر على العديد من القطاعات نتيجة تطور نشاطاتها.

حيث أتيح للشركات العديد من المقومات التي تستند إليها في عملها من خلال تطور النشاطات الاقتصادية و بروز الحجم الكبير للمشروعات و تحول السوق من سوق تنافسية إلى سوق تتسم بالاحتكار في ظل عولمة النشاطات.[1]

تعريفها:

الشركات متعددة الجنسيات هي تلك الشركات التي تشتمل على كيانات تعمل في دولتين أو أكثر بصرف النظر عن شكلها القانوني ومجال النشاط الذي تعمل فيه، وتعمل هذه الكيانات في ظل نظام لاتخاذ قرار يسمح باتخاذ سياسات متجانسة وإستراتيجيات مشتركة من خلال مركز أو أكثر من مراكز اتخاذ القرارات، وترتبط هذه الكيانات فيما بينها عن طريق الملكية أو غيرها من الروابط الأخرى بحيث يمكن لواحدة أو أكثر ممارسة تأثير فعال على أنشطة الكيانات الأخرى وبصفة خاصة المساهمة في المعرفة والموارد و المسؤوليات مع الآخرين.[2]

لقد كان للشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في انتشار ظاهرة العولمة، فتلك الشركات أصبحت وسيلة أكثر فعالية في انتقال السلع و الخدمات و المعلومات، و كذا رؤوس الأموال و خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و أيضا دفع عجلة البحت و التطوير، فهذه الشركات أصبحت هي الأداة الرئيسية للعولمة المصرفية و التجارية و إذا نظرنا إلى حجم التجارة العالمية التي تمثلها هذه الشركات فإننا نجد أنها تمثل نسبة هامة من مجموع التجارة العالمية.

و الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد على المنافسة الحادة من أجل اقتسام الأسواق العالمية فيما بينها، و لقد تحولت تلك الشركات إلى قوى عابرة للأوطان و القارات، استطاعت أن تحول نفسها إلى شركات كبيرة و عملاقة ساهمت في خلق و إيجاد ظاهرة العولمة.[3]

المبحث الثالث:خصائص العولمة الاقتصادية

المطلب الأول: عولمة الأسواق

إن عولمة الأسواق التي تتم في ظل العولمة الاقتصادية ترتبط بجوانب عديدة و هامة ذات العلاقة الوطيدة بطبيعة الاقتصاد الرأسمالي، و سماته الأساسية و آلية عمله لأن هذه العولمة تتحقق في إطاره، و لأن النظرية و الفكر الاقتصادي المتصل بذلك تضمن التأكيد على أهمية الأسواق و ضرورة تحريرها، و من أجل توسيعها و توحيدها و لأن استمرار عمل الاقتصاد الرأسمالي و تطويره و نموه فرض ضرورة الأسواق، و اقتضى التوجه نحو توسيع هذه الأسواق و توحيدها، خاصة و إن ما تحقق من مضامين في واقع عمل الاقتصاد الرأسمالي، و بالذات خلال مسار تطوره و نموه أسهم في هذا التوسع للأسواق و توحيده و من ثم عولمتها، و بالارتباط بجوانب العولمة الاقتصادية الأخرى التي أخذت بالبروز والاتساع في العقد الأخير من القرن الماضي

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2]- أحمد عبد العزيز وآخرون: الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد85، 7 سبتمبر 2010.

[3]- ريغي هشام : مرجع سبق ذكره، ص 46.

و التي تسارعت و تزايدت خطاها في الحاضر و قد يستمر تحققها هذا مستقبلا بدرجة أكبر، و من بين أهم الجوانب العديدة ذات الصلة بعولمة الأسواق ما يلي:

- إن طبيعة الاقتصاد الرأسمالي و سماته الأساسية تتضمن بالضرورة العمل على توسيع الأسواق و توحيدها، وبالتالي عولمتها، و التي تتمثل في الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و النشاطات الاقتصادية، حيث أن الأصل في الاقتصاد الرأسمالي هو أن كافة وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية ينبغي أن تكون مملوكة ملكية خاصة...وأن يكون دور الدولة محايدا.

ـ إن آلية عمل الاقتصاد الرأسمالي تتمثل بآلية السوق، أي أن النشاطات التي يقوم بها النظام الرأسمالي تقوم وفقا لميكانيكية السوق.[1]

المطلب الثاني: عولمة التجارة

إن العولمة التجارية تحتل موقعا هاما و أساسيا في العولمة الاقتصادية و ذلك نتيجة أن التجارة و بالذات التجارة الخارجية و بسبب طبيعتها الدولية هي الأكثر ارتباطا بالعولمة الاقتصادية، خاصة و أن بدايات وجذور العولمة الاقتصادية التي تمثلها التجارة الخارجية بين دول العالم قديمة قدم ممارسة الإنسان لنشاطاته الاقتصادية و خصوصا الإنتاجية منها حيث وجدت المبادلات التجارية مع وجود الفائض من المنتجات لدي البعض و التي تتم مبادلتها مع فائض الآخرين و توسعت المبادلات التجارية و من ضمنها المبادلات الخارجية مع توسع النشاطات الاقتصادية و زيادة إنتاجها و مع ظهور التخصص و تقسيم العمل و الذي بدأ منذ القدم بتخصص البعض بإنتاج المنتجات النباتية و تخصص البعض الآخر بإنتاج المنتجات الحيوانية و قيام مبادلات في إطار ذلك، و التي كانت عينية أي مبادلة سلعة بسلعة ثم تطورت إلى مبادلات نقدية سبب اتساع المبادلات نتيجة توسع النشاطات الاقتصادية، زيادة الإنتاج و التخصص و تقسيم العمل و التي اقتضت الحاجة إلى استخدام النقود...حيث تعتبر هذه الأخيرة وحدة قياس لما يتم تبادله و هو الأمر الذي سهل ووسع بدرجة كبيرة القيام بالمبادلات التجارية.[2]

المطلب الثالث: العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكتل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود و لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا.

و يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرات هي:

ـ تطور النقد الأجنبي على الصعيد العالمي حيث أن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2تريليون دولار أمريكي في عام 1995.[3]

[1]- فليح حسن خلف: مرجع سبق ذكره ص ص 153-154.

[2]- نفس المرجع السابق ص ص 153-154.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

ـ تطور حجم المعاملات المالية عبر الحدود في الأسهم و السندات خاصة لدى الدول المتقدمة فبعد أن كانت المعاملات الخارجية في تلك الأدوات تمثل ما نسبتة أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول عام 1980 نجدها تصل إلى ما يزيد عن 151 % في أمريكا و إلى ما يزيد عن 200% في فرنسا، كندا و ألمانيا في حيث بلغت ما يزيد عن 400 %في إيطاليا من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول.[1]

المطلب الرابع: تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

إن التغيرات التكنولوجية تعد أحد محركات العولمة الاقتصادية و أن دور التقدم التكنولوجي في المواصلات و الاتصالات و الإعلام أدى إلى تسارع عمليات العولمة و يتجلى ذلك فيما يلي:

ـ التكتل و الاندماج بين وسائل الإعلام الجماهيري و تكنولوجيا الاتصال و المعلومات و استخدام تكنولوجيا البث الفضائي ظهرت تكنولوجيا الاتصال المتعدد الوسائط، و تكنولوجيا الاتصال التفاعلي بتطبيقاته المختلفة.

ـ تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات: يمكن القول أن الأرباح المغرية التي يؤمنها قطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي قد جذبت العديد من الشركات العملاقة إلى توجيه استثماراتها، من جانب آخر فإن تكنولوجيا البث الفضائي عبر الأقمار الصناعية قد شجعت الكثير من شركات الاتصال المعلوماتي الترفيهي للعمل عبر الحدود و تنويع أنشطتها فضلا عن الاندماج و تكوين كيانات اقتصادية أكبر.

ـ تزايد أهمية اقتصاديات الإعلام والاتصالات في إطار التكتل و الاندماج بين وسائل الإعلام الجماهيري و تكنولوجيا الاتصال ظهر ما يعرف بقطاع الاتصالات الترفيهي.

[1]- حسن كريم حمزة : العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولي، عمان، 2011، ص 48.

خلاصة الفصل:

العولمة من المصطلحات الحديثة الشيوع رغم أنها ليست حديثة تماما أو مستحدثة ولقد حاولنا في هذا الفصل من خلال التعاريف التي تم عرضها الوصول إلى تعريف عام وشامل للعولمة الاقتصادية والتي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم ككل سعيا لزيادة درجة الارتباط بين المجتمعات والوصول إلى نظام تجاري عالمي تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والخدمات ومختلف عوامل الإنتاج، كما تطرقنا إلى أسباب ظهورها وأهم المراحل التي مرت بها حيث أن العولمة تعمل في ظل إطار مؤسسي يتمثل في المنظمات الاقتصادية والنقدية الدولية.

وفي الأخير قمنا بالعمل على إبراز أهم خصائص العولمة المتمثلة في: عولمة الأسواق، عولمة التجارة ، العولمة المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الفصل الثالث

التكتلات الاقتصادية *وأهميتها* في ظل العولمة الاقتصادية

☜ مباحث الفصل

- ⇦ تمهيد
- ⇦ المبحث الأول: انعكاسات العولمة الاقتصادية
- ⇦ المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية ودورها في مجابهة تحديات العولمة الاقتصادية
- ⇦ المبحث الثالث: حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
- ⇦ خلاصة الفصل

تمهيد:

نستعرض في هذا الفصل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية فبعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى التكتلات الاقتصادية، وفي الفصل الثاني إلى العولمة الاقتصادية سنحاول في هذا الفصل دراسة العلاقة بينهما من خلال إبراز دور التكتلات الاقتصادية في مجابهة تحديات العولمة في ظل التطورات الإقليمية والدولية التي شهدها العالم، وما تبعها من انعكاسات إيجابية وسلبية وهو ما كان منعطفا أساسيا في لجوء الدول لإقامة ما يعرف اليوم بالتكتلات الاقتصادية التي لعبت دورا هاما في تحرير التجارة ورؤوس الأموال والانفتاح على الأسواق الخارجية وفي هذا السياق سنتناول إحدى المحاولات العربية لإقامة تكتل اقتصادي عربي تتمثل في "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" محاولين إبراز التحديات والعقبات التي تواجهها، وأهم الانجازات التي حققتها كل هذا سنتطرق إليه بالتفصيل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: انعكاسات العولمة الاقتصادية

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية ودورها في مجابهة العولمة الاقتصادية

المبحث الثالث: حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المبحث الأول: انعكاسات العولمة الاقتصادية

المطلب الأول: الانعكاسات الإيجابية للعولمة الاقتصادية

إن العولمة الاقتصادية يمكن أن تحقق العديد من الآثار والنتائج الإيجابية، ومن أهمها نذكر ما يلي:

1) إن العولمة الاقتصادية في ظل السوق الحرة التامة غير المقيدة تؤدي إلى تحقيق التخصيص الكفء للموارد، وبالذات المدخرات على النطاق العالمي وبالشكل الذي يقود إلى إتاحتها بدرجة أكبر للمستثمرين الذين يعملون من خلال استخدامها على توسيع القدرات الإنتاجية بتوسيع النشاطات الاقتصادية، وبالشكل الذي يتم من خلاله تحقيق التطور والنمو الاقتصادي.

2) ضمان تحقق الاستخدام الكامل للموارد في ظل العولمة الاقتصادية بالاستناد إلى آلية السوق الحرة والتلقائية التي تقوم عليها العولمة، ذلك لأن عدم الاستخدام لأي مورد، سلعة أو خدمة بما في ذلك عنصر العمل يعني زيادة في العرض على الطلب.

3) ضمان تحقق الاستخدام الكفء للموارد الإنتاجية أي تحقق أعلى قدر من الكفاءة الممكنة في أداء النشاطات الاقتصادية عموما والنشاطات الإنتاجية منها خصوصا، وذلك كنتيجة لاتجاه معدلات الأرباح نحو التساوي في المجالات المختلفة ونتيجة لتحرير عمل هذه النشاطات وإزالة كافة القيود التي تعيق ممارستها في ظل العولمة الاقتصادية.

4) إن العولمة الاقتصادية تسهم في تعزيز القدرات التكنولوجية وتطويرها من خلال التطورات التقنية وبالذات المتقدمة منها عالية المستوى التي رافقت تطورها والتي تتم بشكل واسع ومتسارع وبالذات في الدول المتقدمة.[1]

5)إن حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية وتحريرها تتيح إمكانية التوسع بالقيام بهذه النشاطات ليس على نطاق الاقتصاد المحلي فقط بل على نطاق العالم ككل.

6) يمكن أن تسهم في الحد من إضعاف قدرات الأفراد والشركات إضافة إلى تطوير التقنيات المتقدمة العالية، كذلك زيادة القدرة على الاستثمار خاصة في الدول النامية الأقل تقدما نتيجة انخفاض الدخول فيها وضعف القدرات البشرية على التطوير.[2]

المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة الاقتصادية

من أبرز سلبيات العولمة الاقتصادية ما يلي:

1) زيادة مستوى الفقر في العالم خاصة في دول العالم الثالث.

2) النمو غير المتكافئ للثروة وازدياد التفاوت في توزيع الدخل.[3]

3) إن العولمة الاقتصادية التي تتم في الإطار الرأسمالي تتضمن امتداد سيطرة رأس المال على نطاق اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، و تمتد هذه السيطرة أيضا على العالم كله في ظل العولمة الاقتصادية.

4) حدوث أزمات وهزات مالية واضطرابات اقتصادية وما تتضمنه من هدر وتبديد للموارد وخسائر فادحة لجهات عديدة.

5) إن العولمة الاقتصادية ومن خلال تحريرها للأسواق والإنتاج والاستثمار والتجارة والتمويل وغيرها تحد من تدخل الدولة في القيام بالنشاطات الاقتصادية.[4]

---

[1]- فليح حسن خلف: مرجع سبق ذكره، ص ص 368ـ 370، 373.

[2]- حامدي إسماعيل وآخرون: مرجع سبق ذكره، نقلا عن: محمد عبد العزيز جيمية: الاقتصاد الدولي، مصر، 2000، ص 220.

[3]- عبد القادر تومي: مرجع سبق ذكره، ص 76.

[4]- فليح حسن خلف: مرجع سبق ذكره، ص 340 ــ 341، 347.

6) ارتفاع نسبة البطالة نتيجة الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة المتطورة وبالتالي تحديد الاتجاه نحو إقامة المشروعات الاقتصادية.

7) إن الدول النامية تعاني من انخفاض قدراتها التنافسية في الكثير من السلع لعدم مطابقتها للمواصفات العالمية الخاصة بالجودة والاشتراطات البيئية التي تفرضها الدول المتقدمة.[1]

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية ودورها في مجابهة تحديات العولمة الاقتصادية

المطلب الأول: التكتلات الاقتصادية وتحرير التجارة

الفرع الأول: الانعكاسات الايجابية والسلبية لتحرير التجارة

أولا: الانعكاسات الايجابية

إن لتحرير التجارة العديد من الايجابيات يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

1) إلغاء القيود على الواردات والصادرات وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية والتخلص من السبل الأخرى كالقيود غير التعريفية، الفنية، الصحية...الخ وعدم إلزام المنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب بشراء نسبة معينة من مدخلات الإنتاج من المصادر المحلية أو عدم إلزام الشركات الأجنبية أيضا بتصدير نسبة معينة من إنتاجها.

2) تعزيز تنافسية الدول من خلال القدرة على المواجهة في الأسواق العالمية، وسيكون في مصلحة الدول التي تتميز صادراتها بميزة تنافسية عالية نظرا لاعتمادها المكثف على التكنولوجيا فهي ذات قيمة مضافة مرتفعة مقارنة ببقية السلع والمنتجات.[2]

3) إنشاء تعريفة مشتركة وتنظيم تجاري مشترك اتجاه الدول الأخرى.

4) توسيع نطاق السوق وتكوين المشروعات الكبرى.[3]

5) تحرير التجارة تعطي المستهلك فرصة اختيار أوسع بين درجات متفاوتة من الجودة بعكس الحال في ظل تقييد التجارة وحصر الاستخدام أمام المستهلك في الإنتاج المحلي دون منافسة. كلما زاد تحرير التجارة كلما انخفضت تكلفة المعيشة لأنه يؤدي إلى إزالة العوائق العالية وبالتالي خفض تكلفة السلع للجميع سواء كانت السلع منتجا نهائيا أو مواد خام ستدخل في إنتاج منتج آخر.

6) رفع مستويات الدخول، وإذا كان تحرير التجارة سوف يفيد صناعات ويضر بأخرى فإن الدخل الإضافي الناشئ يمكن الحكومات من إعادة توزيع المنافع.[4]

ثانيا: الانعكاسات السلبية

نذكر بعضها فيما يلي:

1) انخفاض الضرائب الجمركية سوف يؤدي إلى عجز أكبر في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول النامية وبالتالي الدخول أكثر في دوامة الاقتراض و الديون والتبعية للخارج.

2) ارتفاع نسب البطالة بسبب الكساد والناتج عن تدفق السلع الخارجية وضعف القدرة الشرائية، ومما يزيد في تعقيد هذه المشكلة أن قوانين المنظمة العالمية للتجارة لا تشمل حرية انتقال الأشخاص للعمل في البلدان المتقدمة.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص ص234،236.

[2]- كلثوم كباي: التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007- 2008، ص 90.

[3]- مصطفى سلامة: مرجع سبق ذكره، ص 130.

[4]- عادل محمد خليل: المنظمة العالمية للتجارة آفاق المستقبل، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 39، 2010، ص 12.

3) إجهاض أي صناعة وليدة محليا لعدم القدرة على المنافسة بسبب عدم امتلاك التكنولوجيا المتقدمة التي تميز عادة هذا القطاع.[1]

4) صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، الأمر الذي قد يساهم في حدوث أو زيادة معدلات البطالة وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني مما قد يؤدي إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.[2]

الفرع الثاني: دور التكتلات الاقتصادية في تحرير التجارة

1) **اتساع حجم السوق**: يعمل التكتل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق وبذلك تجد الأسواق المختلفة أسواقا أوسع ومجالات أكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها بعدما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية ولا شك أن هذا الاتساع في السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة كزيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات المعطلة وبذلك تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج، كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل.

2) **تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة**:فامتداد حدود الدولة اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه وتزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع وعوامل الإنتاج.[3]

3)**تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق أوسع**: فمن المفترض أن يؤدي التكتل إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها.

4) **تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي**:فكلما قويت الدولة اقتصاديا بفضل التكتل الاقتصادي كلما زادت أهميتها على الصعيد الدولي فتصبح لها ميزة المنافسة الاحتكارية، والتي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة، فالاندماج الاقتصادي يعطي الدول المتكتلة ككل أهمية خاصة أكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة قبل التكتل وهذه القوة والأهمية الاقتصادية تمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الأطراف الأجنبية مما يحقق مصالحها الخاصة ككتلة اقتصادية واحدة، كما أن توسيع السوق يمكن كذلك من تعزيز مركز البلدان الأعضاء في المساومات وتحسين معدلات تبادلها ففي حقيقة الأمر نجد أن وجود الإقليم يمكن من إقامة مؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع الدول الأخرى وبذلك يتعزز مركزها التفاوضي.[4]

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: الانعكاسات الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: الانعكاسات الإيجابية:

[1]- سليمان ناصر: التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد1، 2002، ص 85.

[2]- مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 290.

[3]- آسيا الوافي: مرجع سبق ذكره، ص 52.

[4]- نفس المرجع السابق، ص 53 .

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليوم أحد أهم سمات العولمة الاقتصادية ونظرا لأهمية هذه الاستثمارات سعت مختلف الدول في العالم إلى التنافس على استقطاب أكبر حجم من تلك الاستثمارات للاستفادة من مزاياها العديدة، ومن بينها نذكر ما يلي:

1) إن هذا النوع من الاستثمارات يساهم في كبر حجم المشروعات مما يؤدي إلى إشباع أكثر لحاجات المجتمع المحلي ويترتب على ذلك تخفيضا للواردات وزيادة الصادرات في حالة وجود فائض مما ينجم عنه تحسين في ميزان المدفوعات للبلد المضيف.

2)نظرا لكبر حجم المشروعات الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر إذا ما قورنت بالأشكال الأخرى للاستثمارات فإنها تؤثر على تحديث ونقل التكنولوجيا، للسوق المحلية وهذا لغرض تحقيق الأهداف المنشودة منا الناتج الأمثل والربح الأفضل.

3) إن ضخامة هذه المشروعات تؤدي إلى تشغيل عدد اكبر من العمالة سواء في مراحل التأسيس أوفي مراحل التشغيل.[1]

4) تسهيل حركة رؤوس الأموال وهذا يؤدي إلى استثمارها في قطاعات إنتاجية لا تستطيع الدول المضيفة القيام بها، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى وجود شركات مختلطة مع القطاع العام والقطاع الخاص أو القيام بالمساهمة في عملية الخوصصة التي تقوم بها الكثير من الدول النامية وهذا بدوره يؤدي إلى تقليص فجوة التمويل المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية.

5) زيادة الموارد المالية بالعملة الصعبة وهذا عند القيام بمشاريع جديدة تقوم الشركات المستثمرة باستيراد آلاتها وأجهزتها الإنتاجية من الخارج نظرا لعدم وجود الموارد المالية الفائضة لهذا الغرض، وهذا ما يسمح للدول النامية باستعمال مواردها القليلة للحصول على سلع استهلاكية إضافية واستعمالها في استثمارات ضرورية.[2]

6) في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة مما يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى.

7) زيادة المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.[3]

8) رفع مستوى التنمية الاقتصادية و هذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي و العيني من الأثر الايجابي على اقتصاد و تجارة تلك الدولة و ذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة و طويلة الأجل[4] .

ويمكن تلخيص ذلك في الشكل الموالي:

[1]- سحنون فاروق: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009- 2010، ص 25.

[2]- بلعيد بعلوج: الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد3، أكتوبر 2002، ص ص 8- 9.

[3]- رفيق نزاري: الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2007 - 2008، ص ص 64- 65.

[4]- سحنون فاروق: مرجع سبق ذكره، ص 30.

الشكل: 3-1: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

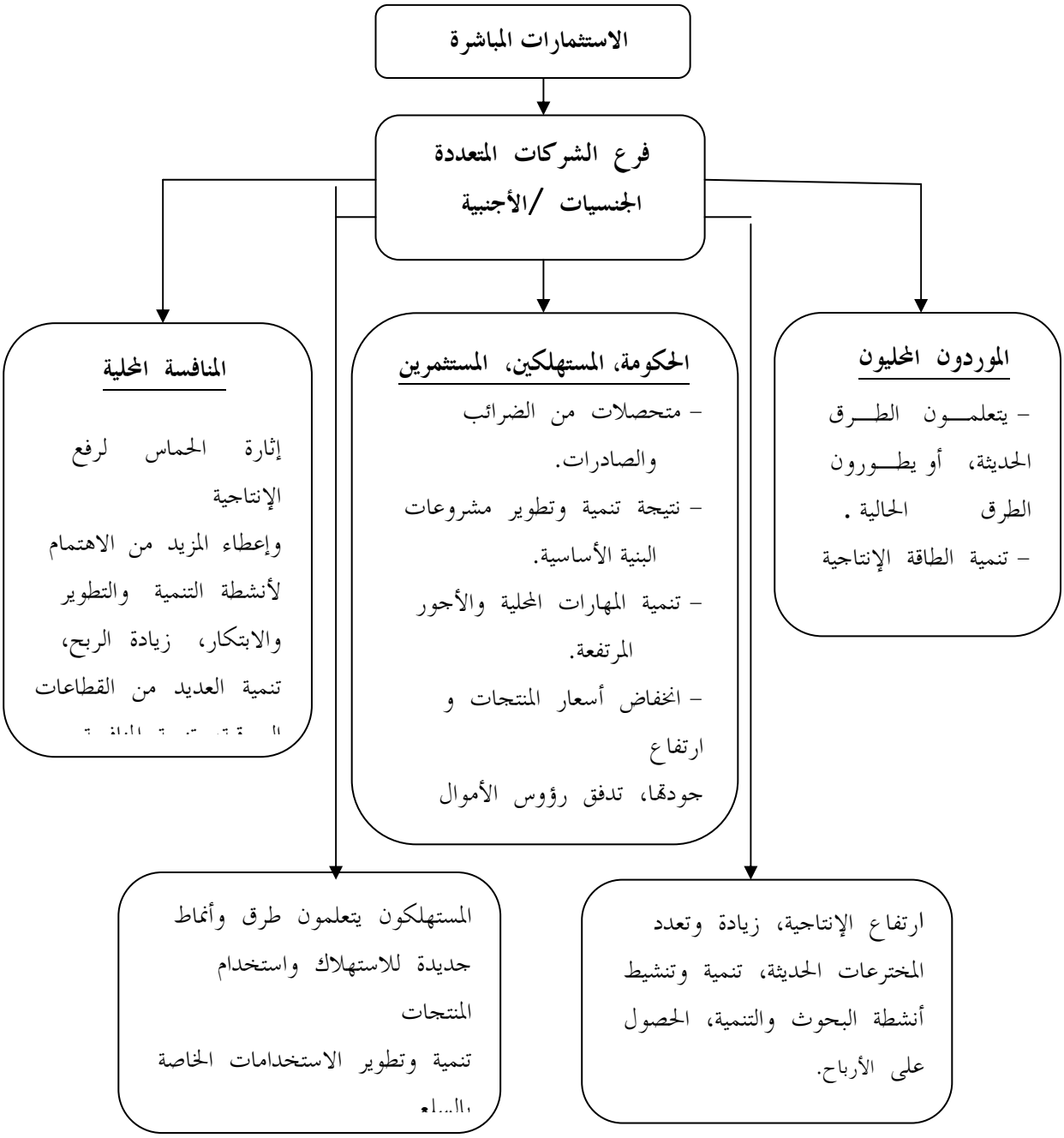

المصدر: سحنون فاروق: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009- 2010، ص 30.

ثانيا: الانعكاسات السلبية الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من المزايا والدور الفعال الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة إلا أن عددا غير قليل من الباحثين والكتاب يرون أن الدول المضيفة للاستثمارات لا تحقق الأهداف والغايات المرجوة من ذلك بل يؤدي إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب تلك الاستثمارات منها:

1) الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجلب أنماط من الاستهلاك لا تتناسب وخصائص الدولة المضيفة النامية ومتطلبات التنمية فيها، بسبب ما تقوم بها الشركات متعددة الجنسية بممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار وأنماط جديدة للاستهلاك، وزيادة رغبة أفراد المجتمع وخاصة القادرين منهم على التغيير وإنتاج سلع استهلاكية بدلا من الإنتاجية، بالإضافة إلى إدخال أو فرض بعض أنواع من القيم والعادات أو الثقافات الأجنبية للدولة الأم بالدول المضيفة النامية، ولاشك أن ارتفاع معدلات الميل الحدي للاستهلاك تؤدي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للادخار مما يؤثر على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

2) إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يعتمد على نظام سعر الصرف المعمول به في الدولة المضيفة، حيث أنه في ظل أسعار الصرف المرنة فإن أي اختلال بين العرض و الطلب على العملات الأجنبية يتم تعديله عن طريق تعديل سعر الصرف، وفي حالة زيادة الطلب على العرض فإنه يتم تخفيض سعر الصرف، أما إذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الفائض أو الزيادة في عجز ميزان المدفوعات.[1]

3) لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص العمل المحلي بدرجة كبيرة.[2]

4) تهدف الدولة المستثمرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية وتحويلها إلى الدولة الأم.[3]

5) قد يكون تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة، وهذا ما لا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى.[4]

الفرع الثاني: دور التكتلات الاقتصادية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن لقيام التكتل الاقتصادي دور مهم لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال ويتمثل دوره في:

1) يساهم في انتقال رأس المال من الدول التي لها فائض منه إلى الدول التي تفتقره مما يؤدي إلى إعادة مكافآت رأس المال من الدول التي لها فائض فيها و مستوى منخفض من الأجور و ضغط ديموغرافي اتجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة فالاستثمار في هذه العملية في المدى المتوسط و الطويل يعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية، و يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع و الخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكتل.

---

[1]- عمار زودة: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007- 2008، ص ص63- 64.

[2]- قطيش حمزة وآخرون: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة جيجل، 2007- 2008، ص ص 59- 60.

[3]- حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 32، 2004، ص 45.

[4]- رفيق نزاري: نفس المرجع السابق، ص 65.

2) للتكتل الاقتصادي دور مهم في التوسيع في حجم السوق و الذي ينجر عنه عدة مزايا أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع و إقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة و الاستفادة من وحدات الإنتاج الكبير هذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات و القضاء على المخاطر التجارية، و رفع الكفاءة الاقتصادية و ارتفاع مستوي الرفاهية.[1]

3) زيادة معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حتى تتمكن الدول الأعضاء في التكتل من تحقيق الأهداف الاقتصادية وتخفيض حالات الفقر مما يتعين عليها تحقيق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى5 % سنويا الأمر الذي يتطلب تحقيق معدلات استثمار تفوق في المتوسط30% من إجمالي الناتج المحلي وهذا ما يتطلب بدل جهود كبيرة في هذا المجال.[2]

4) زيادة معدل النمو الاقتصادي: يؤدي التكتل الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار، فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكتل لتحقيق الوفرات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج وهذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكتل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية.[3]

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال واقعا يجب تفهمه وإدراك أبعاده من خلال ما نلمسه ونعيشه من تحولات في الكثير من الأصعدة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي واحدة من الأدوات الرئيسية التي يستعملها الإنسان وخاصة المدراء في الشركات والمؤسسات لكي يواجه التغيرات والتطورات المحيطة بهم ويتعايش معها بل وتساهم في تحسين الأداء وتقييم أفضل المنتجات والخدمات.

الفرع الأول: الانعكاسات الايجابية والسلبية لتكنولوجية المعلومات والاتصال

أولا: إيجابيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

لقد أصبح لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تأثير واضح المعالم على مختلف المجالات، ومن بين الانعكاسات الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال نذكر ما يلي:

1) يمكن القول أن ثورة الاتصالات والمعلومات على المستوى العالمي قد أدت إلى نضج فكرة العولمة، وتزايد الترابط بين الإنسان عبر كامل المعمورة وهو ما حدث في حرب الخليج الثالثة برفض كل العالم الحرب على الشعب العراقي مقابل انتعاش الاقتصاد الأمريكي وكانت مواجهة حقيقية في كشف الحقيقة من قنوات الإعلام وخاصة العربية.

2) ثورة تكنولوجية ووسائل الاتصال والحاسبات الآلية والمعلومات قد أحدثت تغييرات اجتماعية هائلة لاسيما فيما يتعلق بالنمو الهائل في العلاقات التفاعلية بين قطاع الاتصالات والمعلومات وبين سائر القطاعات الأخرى.[4]

3) أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساس مهم في إنجاز مختلف أنواع الأعمال، فهناك على سبيل المثال لا الحصر أكثر من 23 مليون إداري أو مدير، وأكثر من 113 مليون من القوى العامة الأمريكية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات ممثلة

[1]- عبد الوهاب رميدي: مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22 .

[2]- فوزية خدا كرم: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد43، ص185 .

[3]- آسيا الواقي: مرجع سبق ذكره، ص ص53- 54.

[4]- محمد حداد: العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003- 2004، ص42.

في نظم المعلومات المحسوبة في أداء أعمالهم في قطاعات العمل المختلفة، فقد أصبح أي نشاط من الأنشطة الحياتية من إدارة الأعمال إلى الجامعات والى التجارة الالكترونية، طب و إعلام، صحافة...الخ لا يمكن لها أن تستمر وتنشط بمعزل عن تكنولوجيا المعلومات.[1]

4) الإنتاجية: فتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي أكثر فعالية في زيادة الإنتاج، فقد أصبح لدى المديرين في المنظمات المعاصرة وسائل وأدوات محدودة تؤمن المكاسب والنتائج المطلوبة في الإنتاج والخدمات المناسبة، وإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي واحدة من أهم الوسائل التي تؤمن الابتكارات والإبداعات المطلوبة، فلتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور كبير في تنمية الإنتاج والخدمات في المؤسسات بمختلف أنواعها.

5) تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرص مهمة وامتيازات إستراتيجية وتسويقية للمنظمات بمختلف أنواعها وتوجهاتها، فإذا ما أرادت أي من الشركات أو المؤسسات أن تغتنم الفرص في الأسواق المحلية والعالمية فما عليها إلا أن تطور منتجاتها وخدماتها بشكل يؤمن خدمات جديدة، وإن الفرص تكون كبيرة إذا ما تم تأمين استمارات كبيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال للصمود أمام المنافسين.[2]

6) تطوير طرق النقل والمواصلات لحمل أعداد وكميات كبيرة من الموارد ولمسافات طويلة بطرق أسرع وأرخص.[3]

7) تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظهور أنشطة جديدة مثل: البحث في شبكة الانترنت مباشرة عن مصادر خدمات في الخارج وإنتاج أنواع مختلفة من السلع المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكن هذه الأنشطة الدول بما فيها الدول النامية من تحقيق جملة من المزايا منها: تنويع الاقتصاديات، زيادة القدرة على المنافسة وإنتاج خدمات ذات قيمة مضافة عالية تدعم الاقتصاد المحلي.[4]

8) الثورة المعلوماتية أتاحت العديد من الوسائل التي أزالت الحواجز والحدود الجغرافية قربت المسافات وسهلت إمكانية الحصول على المعلومات في أي مكان في العالم بأسرع وقت ومن بين هذه الوسائل: الأقمار الصناعية وشبكات المعلومات كالانترنت، الهاتف النقال، البريد الالكتروني وغيرها من الوسائل والمبتكرات بمعنى أصبح حلم العولمة حقيقة يطبق على ارض الواقع تصل مفاهيمها وقيمها وأساليبها إلى شتى شعوب العالم حتى إلى اكترها انغلاقا كإيران.[5]

ثانيا: سلبيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

رغم ما تقدمه تكنولوجيا المعلومات والاتصال من مزايا إلا أنه لا يجب النظر إليها على أنها خير خالص بل على العكس من ذلك في بعض الجوانب ومن بين آثارها السلبية نذكر ما يلي:

1) قدرة الغرب على امتلاك وسائل التقنية الحديثة في جميع المجالات ساهم في زيادة تبعية إعلام دول العالم الثالث للكيانات الإخبارية العملاقة مما يؤدي إلى تماثل وتجانس للموارد الإخبارية التي يتلقاها كافة الأفراد في مختلف دول العالم وهذا يخلق ويروج لثقافة عالمية واحدة وهي الأنجلو أمريكية .

2) ساهمت وسائل الإعلام وخاصة المرئية منها في تراجع الوسائل المطبوعة ونشطت ثقافة الصورة، وهي ثقافة ما بعد المكتوب وهنا تكمن خطورة العولمة الثقافية، معلومات أكثر ومعرفة أقل، فكثرة المعلومات التي يتلقاها الفرد تساهم في تشويش تفكيره

[1]- عامر إبراهيم قنديلي وآخرون : نظم المعلومات الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2008، ص ص 35-37.

[2]- نفس المرجع السابق،ص 37.

[3]- أسعد عبد المجيد: مرجع سبق ذكره،ص35.

[4]- ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[5]- ديانا أيمن راشد حاج محمد: أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012، ص 55.

وتظلله وبالتالي يفقد القدرة على الربط بين المعلومات التي تلقاها فيكون مصيرها النسيان لذلك فإن مضمون ما تبثه وسائل الإعلام لا يؤسس لذاكرة وإنما يهدف إلى تثقيف الفرد ثقافة النسيان إذا صح التعبير، مما يساهم في التحكم في عقول الأفراد والمجتمعات وتوجيهها بما يتلاءم مع مصالحها ومخططاتها التي تخدم إستراتيجية العولمة.

3) تشجع وسائل الإعلام والاتصالات المختلفة ثقافة الاستهلاك من خلال الدعايات التجارية التي تبثها تلك الوسائل المختلفة، فتشجع المستهلك على شراء واقتناء السلع الكمالية دون الضرورية.[1]

4) التسبب في تعطيل وشلل الأعمال والخدمات وبالتالي شلل المجتمعات في حالة الأعطال الغير متوقعة والغير معروفة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

5) استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في توزيع نسخ غير قانونية وبطريقة غير مشروعة من البرمجيات والمقالات والممتلكات الفكرية.

6) تساهم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في بث الأحقاد والكراهية ويحرض على العنف، فالإرهاب والحروب هي مادة وسائل الإعلام والاتصال المعاصر التي تنشرها على الشعوب في كافة أنحاء العالم كما أنه بالرغم من ترويجه للقيم التحررية من حرية وديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعددية، إلا أن الإعلام والاتصال في المقابل يصادر الحريات بطرق خفية، فوسائل الإعلام عبر ما تبثه من قيم وأفكار وثقافة معينة تؤثر في قناعة الإنسان وتتدخل في خياراته وتؤثر في أفكاره بطرق خفية.[2]

الفرع الثاني: دور التكتلات الاقتصادية في تكنولوجيا الإعلام والاتصال

إن التغيرات التكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال أقامت صرح الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على التنافس المستند إلى أساس التقدم العلمي والتكنولوجي، ويحتاج إلى تغيرات جذرية وهيكلية في البنية الاقتصادية تعتمد على الفوارق الجوهرية التي تتحكم في عمليات التطور الجارية في كل دولة من دول العالم بحيث أصبح من الممكن القول أن رأس المال في ظروف العولمة الاقتصادية أصبح عمليا مرتبطا بالمصالح الاقتصادية للعالم ككل.

ويلعب التكتل الإقتصادي دوا هاما" في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال:

1) ينبغي على الدول المتكتلة أن تتعاون من أجل التقليل من حجم الهوة بين الدول المتقدمة والنامية وذلك من خلال الولوج إلى عالم إنتاج تكنولوجيا المعلومات وتطويرها وذلك للاستفادة من الطاقات الوطنية وتشجيعها وعدم الاكتفاء على استيراد تلك التكنولوجية المتطورة واستهلاكها فقط، حيث أن إمكانية أو عدم إمكانية إدارة التكنولوجيا تحد وإلى حد كبير مصير أي مجتمع.

2) على الدول المتكتلة أن تسعى إلى تطوير القواعد العلمية وزيادة حجم الموارد المعلوماتية والمادية من أجل إنتاج التكنولوجية الحديثة وإمكانيات توزيع تلك الموارد في ظل العولمة الاقتصادية لتصبح من أهم مصادر القدرة على التنافس في السوق العالمية المنفتحة التي هي من شروط تعويض النقص الناتج من الإنتاج المنخفض في بعض الدول، وتساعد على الوصول إلى الأسواق المتكاملة الكبرى لبعض الدول ذات الإمكانات الإدارية المتطورة، فالمعلومات أصبحت اليوم من الموارد الإستراتيجية المهمة التي يسمح استخدامها من قبل من يملك ومن لا يملك الموارد المالية والقوى البشرية ورؤوس الأموال الكافية، وأن تكون من حوافز المنافسة، لأن المعلوماتية أصبحت أداة رئيسية من أدوات التأثير في مختلف مجالات نشاط الفكر الإنساني، فعلى الدول المتكتلة إن تدرك مدى خطورة هذه الظاهرة وتسعى جاهدة من خلال تعاونها على إنتاج التكنولوجيا قصد مجابهة خطر العولمة الاقتصادية والخروج من التبعية.

---

[1] - نفس المرجع السابق ، ص ص55-57.

[2] - عامر إبراهيم قنديلجي: مرجع سبق ذكره، ص66.

3) من الجيد أن تنتقل الأفكار والثقافات المختلفة بين الدول المتكتلة حتى يكتسب الفرد مهارات جديدة ويعمل على توسيع آفاق تفكيره ورؤيته للأمور من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

4) العمل على تطوير الاتصالات والبنى التحتية والتعاون من أجل توفير القدرات البشرية والفنية والمادية والمالية للقيام بنشاطات البحث العلمي والتطور التكنولوجي حتى تتحقق هذه النشاطات بمدى أوسع وبكفاءة أعلى وفعالية أكبر وهذا ما يحقق تطور اقتصاديات هذه الدول.[1]

المبحث الثالث: حالة منطقة التجارة الحرة لعربية لكبرى

المطلب الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الفرع الأول: نشأة وتعريف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أولا: نشأتها

يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في فبراير من عام 1997، من أهم خطوات العمل العربي المشترك وقد سبق هذه الخطوة تاريخ طويل من العمل العربي الاقتصادي المشترك (كما يوضح الجدول 3-1) الذي بدأ حديثا بالمادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية، الذي يشير إلى الغرض من الجامعة والمتمثل في توثيق الصلات بين الدول العربية وأولها الشؤون الاقتصادية والمالية التي تتضمن: التبادل التجاري، الجمارك، العملة، الشؤون الزراعية والصناعية...ذلك بالإضافة إلى خمس مجالات للتعاون وهي: المواصلات، الثقافة، شؤون الجنسية، الشؤون الاجتماعية والشؤون الصحية.

الجدول3-1: جهود التكتل الاقتصادي العربي

التاريخ	المكان	التمثيل	النتائج
7سبتمبر 1953	القاهرة	جامعة الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الأطراف، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت.
3جوان 1995	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وإقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها، يتم تحقيقها بصورة تدريجية.
13أوت 1964	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية السوق العربية المشتركة، لتشجيع التخفيض التدريجي للتعريفة على كافة المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.
جانفي 1964	تونس	المجلس الاقتصادي المغرب	إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية، لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغاربي(الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا).
27فيفري1981	تونس	جامعة الدول العربية	إمضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العربي.
25ماي1981	الدوحة	المجلس الاقتصادي الخليج	تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان الهدف منه قيام تجارة حرة بين الدول الخليجية.
17فيفري1989	مراكش	رئيس الدولة المغربية	توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي لتشجيع حرية انتقال الأشخاص، السلع خدمات بين الدول الأعضاء.
19فيفري1997	القاهرة	جامعة الدول العربية وزارة الاقتصاد	إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وإمضاء البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية.

المصدر: تواتي بن علي فاطمة: مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية العالمية، مجلة الباحث، العدد06، 2008، ص 186.

[1] - جمال داود سلمان: اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص ص 62،64.

ولقد بدأت التوجهات نحو التعاون العربي بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون العربي عام 1950، حيث شهدت المنطقة العربية منذ أربعينيات القرن الماضي جهودا نحو تعزيز التعاون التجاري والتكامل الاقتصادي العربي، فقد شهد عام 1953 إعلان اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وقد طبقت هده الاتفاقية خمس دول وانضمت لها دولة الكويت بعد التحاقها بالجامعة، وفي عام 1964 تم التوقيع على" السوق المشتركة" وتركز الاهتمام على إنشاء منطقة تجارة حرة ذلك استكمالا للمرحلة التي توقفت عندها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري من خلال تخفيض سنوي بنسبة 10% على الرسوم الجمركية التي تنتهي في أواسط عام 1971 وتخفيض على السلع الغير مدرجة بدءا من أوائل عام 1965 لينتهي تحريرها في عام 1974، وقد انحصر قرار تنفيذ السوق المشتركة في البداية على شكل منطقة أخرى في أربعة دول(الأردن، سوريا، العراق، مصر) كما أقر مجلس الوحدة الاقتصادية في عام 1977 على إنشاء صندوق لتعويض الدول العربية الأقل نموا بفعل تحرير تجارتها وخسائرها من عوائد التعريفة الجمركية، وقد استمر الأخذ والرد في البحث عن آلية لتمويل هذا الصندوق حتى الألفية الثالثة، إلا أن السوق المشتركة قد تعثرت في التنفيذ لعدة أسباب منها:

ـ عدم التقارب في معدلات التنمية و النمو بين البلدان العربية.

ـعدم التقارب بين الأنظمة الاقتصادية التجارية العربية.

ـعدم الإلزام الجدي بين الأنظمة السياسية في الوطن العربي.[1]

في 1977 قام مجلس الوحدة بإقرار اتفاق تجاري مدته 5سنوات تم من خلاله اختيار 290 سلعة زراعية وصناعية لتحقق صفة المنشأ العربي وذات إمكانيات تصديرية عربية بينية وتتمتع باحتياجات استيرادية على أن يتم ذلك من خلال تعاقد عربي_عربي طويل الأجل، إلا أنه لم يتم المصادقة على هذه الاتفاقية إلا من طرف الأردن و العراق و ظل الاتفاق غير مطبق إلى أن قرر مجلس الوحدة في عام 1984 ضرورة المصادقة عليه و أخيرا و في ظل تعثر الجهود السابقة اقترح مجلس الوحدة الاقتصادية عام 1993 برنامجا حول إستراتيجية عمل المجلس للأعوام 1995 _2005 تضمنت دعوة لإنشاء منطقة تجارية حرة كبري لتميزها عن المنطقة الصغرى المرتبطة بإنشاء السوق المشتركة، و قد جاء هذا المقترح استجابة لأراء رجال الأعمال المعبر عنها بإتحاد الغرف التجارية و الصناعية و الزراعية المؤيدة للمدخل التجاري للتكتل، بعد ذلك أكدت القمة العربية التي عقدت في عام 1996 على إنشاء منطقة التجارة الكبرى و لقد تقرر إنشاء المنطقة بدءا من عام 1998، والاعتماد على تخفيض تدريجي للتعريفة الجمركية (10%) سنويا حيث ثم رفع نسبة التخفيض للسنتين الأخيرتين إلى 20 % ليتم استكمال المنطقة في نهاية عام 2005 .[2]

والمخطط التالي يوضح مراحل نشأتها:[3]

[1]- أسعد عبد المجيد وآخرون: العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص69.

[2]- أحمد الكواز: اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي، الحالة العربية ، سلسلة الخبراء ، العدد 37، ص ص 18-20.

[3]- محمد النسور: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد3، 4 مارس 2011، ص 1.

الشكل 3-2: مراحل نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

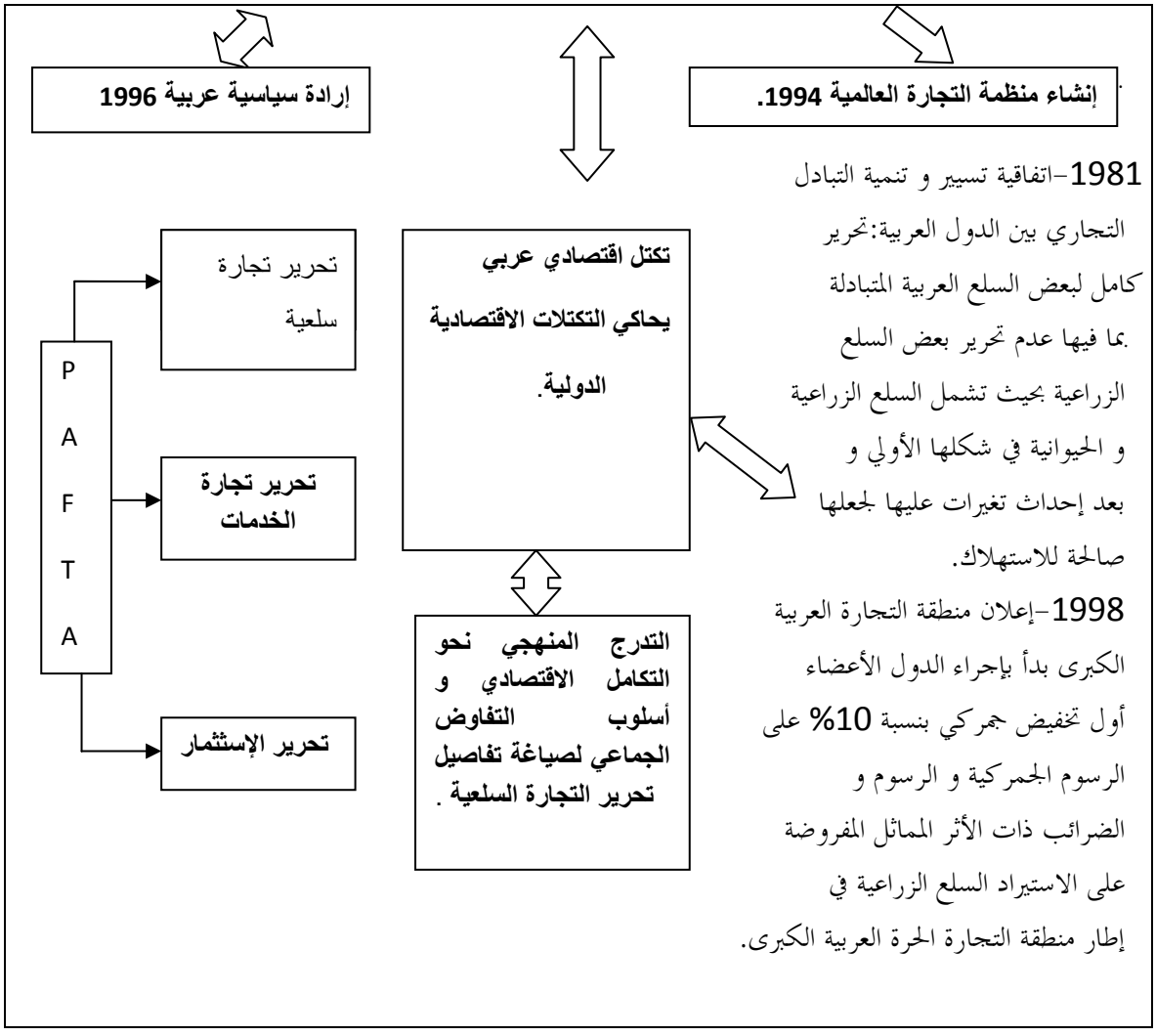

المصدر: محمد النسور: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 3، 4مارس2011.

ثانيا:تعريفها

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكتل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، و تستهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية و القيود الأخرى ذات الأثر

المماثل حيث تم التوقيع على اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في جوان 1996 بالقاهرة و لقد تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول ال12 أعضاء الجامعة العربية آنذاك ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول جانفي 1998 على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.[1]

*بلغ عدد الدول التي انضمت لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 17دولة عربية، وتشمل كلا من المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الأمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت،ا لجمهورية اللبنانية ، الجماهيرية الليبية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، جمهورية

السودان، دولة فلسطين واليمن..

أما الدول التي لا تزال بصدد استكمال إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكانت قد أعلنت رغبتها بالانضمام، ومن المتوقع أن يتم انضمامها قريبا حيث تقدمت بطلبات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم الترحيب به امن قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية، فتشمل كل من: جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الصومال، وجزر القمر.[2]

والجدول الموالي يمثل عضوية الدول العربية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى أوائل 2010.

الجدول 3-2: عضوية الدول العربية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الدولة	مجال الاتفاقية: سلع أو خدمات	تاريخ إعلام المنظمة	مرجعية الاتفاقية	تاريخ بدء العمل بالاتفاقية
مصر	السلع	2004/9/30	المادة 24 من الجات	2004/1/1
الأردن	السلع	2002/12/17	المادة 24 من الجات	2002/5/1
لبنان	السلع	2003/5/26	المادة 24 من الجات	2003/3/1
المغرب	السلع	2000/10/13	المادة 24 من الجات	2000/3/1
سوريا	السلع	1977/7/15	المادة 24 من الجات	1977/7/1
تونس	السلع	1999/1/15	المادة 24 من الجات	1998/3/1
مصر	السلع	2007/7/17	المادة 24 من الجات	2007/8/1
الأردن	السلع	2002/1/17	المادة 24 من الجات	2002/1/1
لبنان	السلع	2006/12/22	المادة 24 من الجات	2007/1/1
المغرب	السلع	2000/1/20	المادة 24 من الجات	1999/12/1
فلسطين	السلع	1999/7/23	المادة 24 من الجات	1999/7/1
تونس	السلع	2005/6/3	المادة 24 من الجات	2005/6/1
مصر	السلع	2007/10/5	المادة 24 من الجات	2007/3/1
البحرين	سلع وخدمات	2006/9/8	المادة 5 من الجات	2006/8/1

[1] - الجوزي جميلة: التكامل الاقتصادي العربي، واقع و آفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد05، ص31.

[2] - تواتي بن علي فاطمة: مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية العالمية، مجلة الباحث، العدد06، 2008، ص 186.

عمان	سلع وخدمات	2009/1/30	المادة 5 من الجات	2009/1/1

المصدر: أحمد الكواز: مناطق التجارة الحرة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد92 سبتمبر2010، ص 6.

الفرع 02: أهداف وفوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أولا: أهدافها

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة إلى تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء من خلال تحقيق الأهداف التالية مع بداية 2005:

ـ زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

ـ توزيع الإنتاج بين الأعضاء حسب الميزات النسبية.

ـ تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية و لتطوير البنية التحتية للاستثمار.

ـ الاهتمام بمقاييس الجودة و النوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية .

ـ الملائمة بين إنتاج المنتجات و الاتجار بها، و تقديم التسهيلات التمويلية التي تدعم الإنتاج المميز.

ـ تنمية التجارة من خلال السياسات النقدية و المصرفية (تسهيل التمويل اللازم و توسيع قاعدته في ظل الشروط و المبادلات الامتيازية و التفضيلية).

ـ إنجاز التحرير الكامل للتجارة بين الدول الأعضاء والذي سيؤدي إلى خلق وحدة اقتصادية متكاملة.[1]

ثانيا:فوائدها

من أبرز فوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نذكر ما يلي:

ـ إعادة المسار الاقتصادي العربي و إنجاز الكثير نحو التكتل القائم على خطى منهجية وفق أحكام منظمة التجارة العالمية.

ـ أثار إيجابية خاصة بخلق التجارة.

ـ التغيرات في هياكل الإنتاج نتيجة اقتصاديات الحجم وإمكانيات تحقيقها.

ـ الانعكاس المباشر على شروط التجارة.

ـ تأثير التخفيض الجمركي وتحسين التنافسية.

ـ تأثير القطاع الخاص بإنشاء حقوق لصالح دوائر الأعمال التجارية والصناعية من خلال آلية فض المنازعات التي يشرف عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدفاع عن مصالحه إذا ما فرضت قيود غير جمركية.

ـ تأثير العمل الثنائي المشترك على مستوى اللجان العليا للعمل العربي المشترك.

[1]- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة عمل رقم 08.

ـ توجيه مؤسسات العمل العربي المشترك لخدمة التجارة الحرة وأهداف التكامل.[1]

المطلب الثاني: الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الفرع01: الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن أي نظام تجاري متعدد الأطراف لابد أن يقوم أو يستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام، وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإنها تستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي أنشئت بموجبها، وتنظم العمل في إطارها وهذه الوثائق هي:

ـ اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ـ البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

ـ لائحة فض المنازعات.

ـ قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية.

والجدول الموالي يمثل مواقف الدول العربية اتجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

الجدول: 3- 1: مواقف الدول العربية اتجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الدولة	**البدء بإبلاغ المنافذ الجمركية بحسب رقم المذكرة**	إيداع هياكل التعريفة	إيداع الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل	تطبيق قواعد المنشأ العامة	الرزنامة الزراعية	الاستثناءات	اتخاذ القرار من قبل الجهات الرسمية
الأردن	1998/3/09	*	*	*	*	*	*
الإمارات	1998/3/16	*	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	*
البحرين	1998/2/08	*		*	لا يوجد	لا يوجد	*
تونس	1998/2/06	*		*	*	*	*
الجزائر***	1998/11/03						*
جيبوتي							
السعودية	1998/11/03			*		لا يوجد	*
السودان	2005/1/01	*			(*)		*
سوريا**	1998/8/01	*	*	*	*	*	*
الصومال		*					
العراق**	1998/3/04	*	*	*	*	*	*
سلطنة عمان	1998/5/09	*	لا يوجد	*	*	لا يوجد	*
فلسطين					(*)		
قطر	1998/6/13	*	لا يوجد	*	*		*

[1]- محمد النسور: مرجع سبق ذكره.

جزر القمر							
الكويت	1997	*	لا يوجد	*	*	لا يوجد	*
لبنان	199/12/31	*	*	*	*	*	*
ليبيا	1999/2/16	*	*	*	*		*+
مصر	1998/2/11	*	*	*	*	*	*
المغرب	1998/1/13	*	*	*	*	*	*
موريتانيا							
اليمن							

المصدر: تواتي بن علي فاطمة: مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية والعالمية، مجلة الباحث،العدد6، 2008، ص 190.

ملاحظات

الدول المظللة: غير أعضاء في منطقة التجارة الحرة بعدم انضمامها بعد إلى اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

( ): تعني أن الدولة لم تنفذ بعد التخفيض المدرج بنسبة% 10من الرسوم الجمركية و الضرائب المماثلة.

*+: تعني قرار اللجنة الشعبية رقم 20لسنة 1998بالموافقة على إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

***: أعلنت الجزائر أنها بصدد الانتهاء من الإجراءات اللازمة للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

طلبت موريتانيا مؤخرا تجديد موعد لإيداع وثيقة تصديقها على اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

– تقوم كل من المملكة الأردنية وجمهورية العراق بإبلاغ المنافذ الجمركية سنويا بتخفيض نسبة سنوية % 10على التعريفات الجمركية.

أولا: الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تنص المادة الثانية من الاتفاقية على الأهداف التالية:

ـ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة وفقا للأسس التالية:

* تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات والتخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.

* توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة.

ـ الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.

ـ تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.

ـ منح تسهيلات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.

ـ الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.

ـ مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا.

ـ التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

ثانيا: الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

حيث نصت عليها المادة السادسة من الاتفاقية والتي تخص إعفاء السلع العربية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن تلك السلع:

ـ السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي بعد إحداث تغيرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك.

ـ المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الأولي أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع.

ـ السلع نصف المصنعة والواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس إذا كانت لا تدخل في إنتاج سلعة صناعية.

ـ السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها.

ـ السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة في المجلس.

أما المادة السابعة في الاتفاقية فقد نصت على ما يلي:" يتم التفاوض بين الأطراف المعنية بشأن التخصص التدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية المستوردة وذلك وفقا للقوائم التي يوافق عليها المجلس ويكون التخفيض النسبي متدرجا لمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على التبادل التجاري بين الدول الأعضاء".[1]

الفرع02: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يعتمد البرنامج التنفيذي في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أهم القواعد والأسس التالية:

ـ معاملة السلع العربية والتي تنطبق عليها قواعد المنشأ معاملة السلع الوطنية.

ـ يتم تحرير السلع المتبادلة كافة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي والذي يطبق بنسبة سنوية متساوية خلال 10 سنوات تبدأ من 01/01 /1998 وتنتهي في 2007/12/31 (أي بعد انقضاء الفترة الممنوحة للانضمام لاتفاقية الجات) ويمكن أن تتفق الدول الأطراف أثناء التنفيذ على وضع أي سلعة تحت التحرير الفوري، كما يجوز لأي بلدين طرفا في برنامج التنفيذ تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الوطني.

ـ لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج لأي قيود غير جمركية تحث أي مسمى مهما كان.

ـ مراعاة الأحكام و القواعد الدولية فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية و الدعم و الإغراق و الخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرامج .

ـ منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا، و على الدول المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة و الفترة الزمنية و عرضها على المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للموافقة .

ـ تحديد أسلوب متابعة التنفيذ و فض المنازعات التي تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة.[2]

أولا: تحرير التبادل التجاري

يعتمد البرنامج التنفيذي في تحرير التبادل بين الدول الأطراف على تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءا من تاريخ 01-01-1998 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة، بنسبة سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحدودة

[1]- تواتي بن علي فاطمة: مرجع سبق ذكره، ص ص 186-187.

[2]- حبيب محمود: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و آفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، العدد 2 ، 2000، ص 284-285.

لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، و يمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع التالية:

_ السلع الزراعية و الحيوانية و المواد الخام المعدنية و غير المعدنية، وفقا لأحكام الفقرتين 1 و2 من المادة 6 من أحكام اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

_ السلع العربية التي أقر إعفاءها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي قبل تاريخ نفاد الاتفاقية.

ثانيا: القيود غير الجمركية

لا تخضع السلع العربية المتبادلة في إطار البرنامج إلى أي قيود جمركية تحت أي مسمى كان وتعرف القيود الجمركية بحسب اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بأنها "التدابير و الإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم بالواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، و تشمل على وجه الخصوص القيود الكمية و الإدارية، التي تفرض على الاستيراد.

ثالثا: قواعد المنشأ

يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد تمت الموافقة على القواعد العامة لمنشأ السلعة العربية في الدورة الستين للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي (القرار رقم 1336 بتاريخ 1997/9/17)، و تنفيذا لنص المادة 9 من اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و الذي يتضمن الآتي: "يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس، وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40 % من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها".

رابعا: تبادل المعلومات و البيانات

تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية و إخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمعلومات و الإجراءات و اللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية و البرنامج التنفيذي لها .

خامسا: تسوية المنازعات

يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، و كذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج.[1]

المطلب الثالث: إنجازات و تحديات منطقة التجارة الحرة و العقبات التي تواجهها

الفرع 01: إنجازات و تحديات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أولا: إنجازاتها

من بين إنجازاتها ما يلي:

_ الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبري .

_ تم تخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل.

[1]- تواتي بن علي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص ص188- 189.

ـ تم إيداع البلاغات إلى المنافذ الجمركية من 1998 _2008.

ـ تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف.

ـ وضع قوائم سلعية ممنوع تبادلها.

ـ وضع آلية لتسوية المنازعات.

ـ وضع معاملة خاصة للدول العربية الأقل نموا.

ـ تحديد نقاط الاتصال.

ـ وضع آليات التعامل مع القيود و العوائق غير الجمركية.

ـ إنجاز الأحكام العامة لقواعد المنشأ و بعض السلع المتفق على قواعدها.

ـ تطوير التعاون و التحديث الجمركي العربي.

ثانيا: تحدياتها

و نذكر بعضها فيما يلي:

ـ كفاءة النقل.

ـ تقييم تجربة الإصلاح الجمركي.

ـ قواعد المنشأ (السلع الزراعية المتفق على قواعدها).

ـ استكمال الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل و أجور الخدمات.

ـ تطبيق مبدأ المبادلة الوطنية للسلع العربية المتبادلة.

ـ تفعيل دور القطاع الخاص العربي في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ـ إيجاد معاملة لمنتجات المناطق الحرة.

ـ زيادة كفاءة و تسهيل التجارة.

ـ تحويل كل أشكال القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية و آليات التعويض و الدعم و إجراءات وقائية تحت إشراف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

ـ إزالة الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل و التعرف عليها.

ـ تطوير منظومة عناصر كفاءة التجارة و الاهتمام بتسهيلاتها.[1]

الفرع الثاني: العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أولا: عقبات غير جمركية

نصت اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على ضرورة إزالة كافة أشكال العقبات غير الجمركية عند تطبيق البرنامج التنفيذي و تتضمن العقبات غير الجمركية كل وسائل الحماية و أشكال الإعاقة الأخرى التي تضعها البلدان لتنفيذ مستورداتها، و يمكن أن تأخذ العوائق الغير جمركية أشكالا عديدة، فإلى جانب الآليات الواضحة مثل حضر الاستيراد و تحديد الكميات المستوردة فإنها تشمل إجراءات تتعلق بالاستيراد بحسب وجهة النظر حولها، و من الضروري تحديد مثل هذه الإجراءات التي تحد من الاستيراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة و هي تتعلق بسلطات عديدة مثل: وزارات الصناعة و الزراعة و الصحة و البيئة و الاقتصاد و التجارة و المالية و النقل.

[1]- محمد السنور: مرجع سبق ذكره.

و في الواقع فإن العوائق غير الجمركية يمكن أن تكون نتيجة لعدد من التوجهات التي يمكن أن تتخذ لتطبيق سياسات مختلفة تتعلق بالتنمية الاجتماعية و الاستثمارات و البيئة و المالية و الاقتصاد...الخ، و تكون العوائق غير الجمركية على شكل قوانين مكتوبة و معلومة تطبق من قبل المؤسسات التي تنظم الحركة التجارية لكن يمكن أيضا أن تكون في شكل تعليمات شفوية يعرفها فقط عدد محدد، كذلك قد تكون العوائق الغير الجمركية تصرفات سلوكية مثل التشدد في تطبيق التعليمات والتدقيق المبالغ فيه على المواصفات كما يحدث مثلا للشاحنات عند عبور الحدود من الإعاقات. وفقا لهذا التعريف فإن كل الدول الأعضاء تمارس أشكالا مختلفة من العوائق غير الجمركية،ويمكن تصنيف العوائق الغير جمركية التي يمكن أن تصادفها خلال التبادل إلى:

ـ عوائق كمية.

ـ عوائق مالية.

ـ عوائق إدارية.

ـ عوائق فنية.

* **العوائق الكمية:** و تشمل نظام التحديد الكمي للمستوردات وحضر الاستيراد وتعقيدات الوثائق المطلوبة للاستيراد.

* **العوائق المالية:** وتضم عدة أشكال نذكر منها:

ـ المبالغة في الرسوم المفروضة على التجارة (مثلا الرسوم المطلوبة للمصادقة على الوثائق تبلغ 50دولار في ليبيا لكل وثيقة وفي سوريا 1,5% من قيمة السلعة).

ـ تفرض ضرائب إضافية على الاستيراد و يطلق عليها أجور الخدمات تستخدم لأهداف مختلفة و تأخذ تسميات عديدة مثل: ضريبة استهلاك، ضريبة إنتاج، أجور مرافقة، ضريبة اختلاف سعر الوقود، ضريبة اختلاف أنظمة الشحن، غرامات مالية ومن أنواع العوائق المالية التي تمارس من الدول الأعضاء يمكن ذكر ما يلي:

ـ رسوم عالية تفرض للكشف على المواصفات.

ـ رسوم الحجز الزراعي.

ـ رسوم بدل التأمين.

ـ رسوم إشعار جمركي.

ـ اختلاف الرسوم بين الدول الأعضاء.

ـ معاودة تصنيف و فحص البضائع الترانزيت و إعادة تقييمها و فرض الضريبة بناء على التقييم الجديد.

ـ المبالغة في تقييم متطلبات التحويلات المالية.

ـ الأجور العالية للتحاليل المخبرية.

ـ الرسوم الباهظة على دخول الشاحنات مثل: عند دخول الشاحنات الأردن يدفع السائق 80 دينار أردني، رسم بدل النقود، و في مصر يدفع السائق 70 دولار .

* **العوائق الإدارية:** وتضم إجراءات إدارية عديدة تطبق عند الحدود يمكن أن تتسبب في تأخير عبور الشاحنات منها: التدقيق المبالغ فيه في فحص البضائع و الكشف على الشاحنات و مراجعة الوثائق وقد تمتد هذه الأخيرة إلى عدة أسابيع أو حتى عدة أشهر أحيانا، كما هو الحال على الحدود الليبية حيث لا يتم التسديد على الوثائق عند المعابر الحدودية وترسل إلى طرابلس لتصديقها وهدا يستغرق زمنا طويلا.

* **العوائق الفنية**: وتشمل التشدد في تطبيق القواعد الصحية أو الضوابط البيئية وتشترط بعض الدول مطابقة السلع المستوردة للمواصفات المحلية لديها وترفض البضائع المخالفة حتى ولو كانت مطابقة للمواصفات الدولية حيث أن بعض الدول تضع قيودا صحية على بعض السلع تعيق التبادل التجاري مثل: الأردن ، لبنان ، المغرب ومصر.

* **العوائق التنظيمية والإجرائية**: وتتكون من عدة أشكال من الإجراءات مثل وضع شروط مقيدة تتعلق بالتبعية والتغليف (كما هو الحال في الكويت والسعودية والإمارات).

ثانيا: عقبات أخرى غير متوقعة:

خلال تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ظهرت عدة عوائق غير متوقعة أهمها:

– عدم توفر بيانات ومعلومات واضحة وغياب المعرفة عن أنظمة وإجراءات التجارة المتبعة في الدول الأعضاء .

– عدم وجود آلية للتعويض عن الخسائر الناشئة عن فقدان الموارد المالية التي كانت الدول تجمعها من تطبيق التعريفة والرسوم المتشابهة بعد إجراء التعريفات الجمركية.

– غياب التنسيق بين السلطات والوزارات المختلفة في الدول الأعضاء والذي يؤدي إلى تعقيدات في الإجراءات.

– اختلاف القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة في الدول الأعضاء .

– عدم وجود آلية ناجعة لفظ المنازعات وصعوبة فرض عقوبات على الدول المخالفة وهناك عائق آخر غير متوقع هو الحاجة إلى تشريع مشترك يخص التعامل مع البضائع المنتجة في المناطق الحرة في الدول الأعضاء، فمعظم الدول الأعضاء لديها واحدة أو أكثر من مناطق التجارة الحرة والتي يعتمد الإنتاج فيها على استزاد المواد الخام أو السلع الأولية.

– ومازلت الدول الأعضاء تناقش مسألة التعامل مع منتجات المناطق الحرة فبعض الدول الأعضاء تصر على اعتبارها بمثابة السلع الوطنية ويجب أن تطبق عليها أحكام التخفيضات الجمركية والرسوم المتشابهة عند تصديرها إلى الدول الأعضاء بموجب شهادة منشأ نظامية في حين أن الدول الأخرى ترفض اعتبارها كالسلع الوطنية بسبب الخوف من آثارها السلبية على الصناعات الوطنية لتلك البلدان، وقد سعت الأمانة العامة مؤخرا إلى دراسة المناطق الحرة تمهيدا لإيجاد حل لها.[1]

المطلب الرابع: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل العولمة الاقتصادية

ظاهرة العولمة ليست شيئا حديثا إذا افترضنا أنها تمثل العلاقات والتطورات في الاقتصاديات الدولية بين دول العالم لكن في العشر السنوات الأخيرة ونتيجة للتطور التكنولوجي والعلمي الذي حدث خلال الفترة القليلة الماضية وبالذات مند تأسيس اتفاقية الجات قد جعل الأسواق الوطنية غير قادرة على استيعاب كل ما تسمح بإنتاجه القدرات التقنية الجديدة لا سيما في ظل التنافس الكبير الجدي الذي حصل بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والذي أدى إلى ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وغزوها لأراضي الغير لتسويق منتجاتها وفي نفس الوقت تجعل العالم سوق لمنتجاتها المختلفة، وكان لظهور مصطلح العولمة الاقتصادية دورا كبيرا في تكريس هذا المفهوم و لم تخلوا الأدبيات الاقتصادية والمالية والفكرية من الحديث عن العولمة والدعوى إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد واستخدام حرية التجارة ورؤوس الأموال تحت مبرر العولمة الاقتصادية وفوائدها في تطوير الاقتصاد العالمي كله ولكن في الحقيقة لقد أضحت العولمة الاقتصادية من أبرز المظاهر التي تهدد عالمنا المعاصر وبالذات اقتصاديات البلدان العربية والنامية التي تدخل في معركة غير متكافئة مع اقتصاديات البلدان المتقدمة.

الفرع الأول: ايجابيات وسلبيات العولمة الاقتصادية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

[1]– المركز الوطني للسياسات الزراعية: مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

أولا:ايجابيات العولمة الاقتصادية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن للعولمة الاقتصادية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى آثار ايجابية نوجزها فيما يلي:

- نمو الهياكل الإنتاجية في الدول العربية كنتيجة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية التي أخذت طريقها إلى التنفيذ في السنوات الماضية، الأمر الذي أدى إلى إتاحة الفرصة لوجود إمكانيات تصديرية وقدرات تنافسية على مستوى السوق العربية.

- تحقيق تقارب نسبي بين مستويات النمو الاقتصادي في الدول العربية بما يسمح بالمنافسة بين منتجاتها في الأسواق العربية دون وجود قيود معينة مع منح معاملة خاصة مرحلية لمنتجات الدول العربية الأقل نموا.

- تطور قطاعات الخدمات المرتبطة بالتجارة في العديد من الدول العربية مثل: نظم تمويل التجارة الخارجية والإحصاءات والمعلومات وخدمات النقل بأنماطه المختلفة.

- توطيد وتوثيق التعاون بين الدول الأعضاء بغرض تفادي الآثار السلبية للعولمة.

- تشجيع وتنمية الصادرات العربية والتجارة البينية للارتقاء بالمشروعات الاستثمارية في ظل المنافسة العالمية.

- إنشاء بنك متطور للمعلومات الاستثمارية لربط أعمال العرب من المحيط إلى الخليج.

ثانيا: سلبيات العولمة الاقتصادية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ويُمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- تحويل كل المنتجين في البلدان الأعضاء إلى العمل المأجور أي جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والعرفية التي كانت تضمن للفرد حقا في دخل ما بمعزل عن اعتبارات السوق.

- تزايد البطالة بمختلف أشكالها وأنواعها لأن التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى أن الطلب على قوة العمل في ظل العولمة الاقتصادية سيكون أقل بكثير من عرض قوة العمل.

- فقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني في الدول الأعضاء، حيث يصبح ارتباط قطاع الفوسفات في بلد ما بالمركز أقوى بكثير من ارتباطه بقطاع النفط مثلا في البلد ذاته، وهو القطاع الذي يربط بدوره السوق العالمية للنفط بالمراكز أكثر من ارتباطه بقطاع الزراعة المحلي في البلد نفسه.

- تصدير الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة من المركز إلى الدول الأعضاء وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلا من الكثافة العالية لرأس المال وسترتفع فاتورة الغذاء المستورد للدول الأعضاء، بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز.

- تراجع الصناعات التحويلية في الدول الأعضاء بسبب عدم قدرتها على المنافسة وذلك لاعتمادها على السياسات الحمائية لفترة طويلة من الزمن.

- انتشار نمط الاستهلاك في الدول الأعضاء أدى إلى استنفاذ مواردها المالية وتشويه بنية الطلب فيها.[1]

الفرع الثاني: دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مجابهة تحديات العولمة الاقتصادية

على الدول النامية أن تعلم بأن نظام العولمة و ما يتعلق به من مفاهيم ما هو إلا وسيلة للسيطرة و الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، تلك الهيمنة التي تعني مزيدا من التبعية الاقتصادية و السياسية، لذلك النظام و كشف كافة الأغطية التي يتستر

[1]- محسن الندوي: تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، المغرب،2001، ص ص206- 208.

من ورائها كحقوق الإنسان و الديمقراطية، وعلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن تقوم بدور كبير حتى تستطيع مواجهة تحديات العولمة ويكمن هذا الدور فيما يلي:

1) على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التمهل و التريث و عدم الركض السريع وراء دعوة الداعين للنظام العالمي الجديد، بل لابد من الدراسة و التحليل لأي من مفاهيم العولمة في إطارها، و تحديد مدى فائدة و أثر كلا منهما على اقتصادياتها.

2) ضرورة العمل على زيادة التعاون والتكتل بين الاقتصاديات العربية في كل المجالات.

3) سعي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى زيادة وتعزيز قدراتها التفاوضية من أجل التصدي لكل أوجه التكتلات الاقتصادية للدول الرأسمالية و شركاتها المتعددة الجنسية.

4) ضرورة اعتمادها في تحقيق برامجها على إمكانياتها الذاتية من خلال التعاون فيما بينها و العمل على تحقيق الاستغلال الكامل لكافة الموارد المتاحة.

5) ضرورة الدعوى إلى نظام عالمي يقوم على أساس العدل و المساواة و تكافؤ الفرص لجميع الدول إضافة إلى ضرورة المطالبة بنظام عالمي يقوم على أساس التعددية القطبية و رفض مبدأ القطب الواحد.

6) التعامل بحذر مع الاستثمارات الأجنبية و توجيهها بالشكل الذي يخدم و يساعد على تحقيق و تسريع برامج التنمية و عدم ترك الحرية الكاملة له.

7) ضرورة الدعوى إلى إيجاد معيار مناسب يضمن تحقيق التكافؤ بين أسعار المواد الأولية و الخام التي تصدرها و بين أسعار السلع الصناعية التي تستوردها من أجل إيقاف عملية الاستنزاف المستمر لمواردها.[1]

8) العمل على دعم حركة التنمية الاقتصادية لتفادي التخلف بشكل بارز على مختلف المستويات.

9) السعي لتأمين الاستقلال السياسي و زيادة القوة الدفاعية من أجل صد الأطماع و الاعتداءات الخارجية.

10) إن إقامة تكتلات اقتصادية عربية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) يعتبر الحل الأنسب و ربما الجذري قصد الخروج من خندق التخلف خاصة و أنه من شأن إنشاء تجمع بين الدول العربية خلق سوق كبيرة تساعد على تطوير اقتصادياتها القائمة وإنشاء اقتصاديات الحجم الكبير الذي لا توفره الأسواق الحالية نظرا لضيقها.[2]

11) ضرورة التعاون في مجال البحوث والتطوير من أجل اللحاق بالدول المتقدمة وفك التبعية في هذا المجال.

12) ضرورة تشجيع أكثر للتدفقات من السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء.

[1]-أسعد عبد المجيد و آخرون: مرجع سبق ذكره،ص630.

[2]- محسن الندوي: مرجع سبق ذكره، ص ص106،108.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى إبراز أهم الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية ودور التكتلات الاقتصادية في مجابهتها. فبعدما كان التكتل الاقتصادي مجرد انفتاح تجاه تجارة السلع ، أصبح في ظل تزايد ظاهرة العولمة الاقتصادية في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي يشمل أيضا التجارة في الخدمات، العمالة، وحركة تنقل رأس المال، فأخذ صيغة جديدة تختلف عما كان سائد عليه من قبل. وظهرت تكتلات اقتصادية جديدة كاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمحاولة من الدول العربية لإنشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة بصورة إيجابية والاستفادة مما تتيحه من فرص سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار حيث تناولنا مختلف الانعكاسات التي تنطوي عليها العولمة الاقتصادية على المنطقة والدور الذي ينبغي أن تلعبه لمجابهة تحديات تلك العولمة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

وضعت المتغيرات والمستجدات التي شهدها العالم الاقتصادي في نهاية القرن العشرين العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة، تبرز فيها أهمية التكتلات الاقتصادية التي أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إليها خاصة أمام اتساع نطاق العولمة الاقتصادية وتحدياتها المختلفة وظهور منظمات دولية، وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمنفردة في ظل هذه الظروف.

لذا نجد أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول انفتاح الاقتصاديات والأسواق على بعضها البعض مما يعني حرية المبادلات والعيش فيما يسمى بالقرية الكونية، والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق أكبر المنافع ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكامل الاقتصادي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن، ومن أبرز التكتلات الاقتصادية التي شهدها العالم: الاتحاد الأوروبي، النافتا، جنوب شرق آسيا...الخ

أما في الجانب العربي فقد سعت الدول العربية إلى إقامة تكتل اقتصادي يتجلى في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمحاولة منها لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة وتحقيق تنمية اقتصادية وإزالة حالة العزلة والتهميش والقضاء على الفقر والبطالة وإزالة الحواجز الجمركية وتحسين مستوى معيشة الفرد وغيرها.

الإجابة على الفرضيات:

1): صحيح فالعولمة الاقتصادية لا تنطوي فقط على انعكاسات سلبية بل تنطوي كذلك على انعكاسات ايجابية يُمكن الإستفادة منها لتحقيق التنمية الإقتصادية مثل التدفقات الرأسمالية وترقية الصادرات خارج المواد الأولية.

2): صحيح فالتكتل الاقتصادي أصبح أكثر من ضرورة في ظل العولمة الاقتصادية نظرا للدور الذي تلعبه في مجابهة الإنعكاسات السلبية لتحرير التجارة وفتح أسواق رأس المال وتشجيع الاستثمارات بين دول التكتل.

3): صحيح فإقامة التكتل الاقتصادي كان قرارا صائبا بالنسبة للدول العربية لأن التحديات التي تفرض من طرف العولمة الاقتصادية على الدول العربية تخلق ضرورة اللجوء إلى إقامة هذه التكتلات.

النتائج:

_ أصبحت العولمة حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، لذلك العيش في عزلة عن العالم وما يجري فيه أصبح أمرا صعبا للغاية، لأن فكرة الانعزال غير واردة في عالم يزداد تشابكا وتعقيدا، كما أن النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم أصبح أمرا صعبا على الدول المنفردة تحقيقها، لذلك أصبح الانضمام إلى تكتل اقتصادي أمرا ضروريا لتفادي التهميش في إطار الاقتصاد العالمي.

_ إن التكتلات الاقتصادية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الأعضاء، بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها على المنافسة، من خلال تكوين هيكل إنتاجي أكثر كفاءة باستغلال وفورات الحجم الكبير، وتوزيع التكاليف الثابتة على أسواق أكبر وأوسع، مما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات وأنواع التبادل الأخرى، مما يسمح بزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، وتحسين القدرات التفاوضية لأعضائها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

ـ أصبحت الكرة في ملعب التكتلات الاقتصادية، خاصة مع تعاظم دورها في الاقتصاد العالمي، إذ تشكل هذه التكتلات إطارا وآلية لتكامل واندماج الاقتصاديات التي يجمعها تجاور جغرافي ومصالح مشتركة، كما يمكن أن تشكل قدرة تفاوضية فعالة من خلال اتحاد مختلف القوى فيها.

ـ لن تستطيع الدول العربية بوضعها الراهن تحقيق متطلبات التنمية ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين المختلفة إلا بالمزيد من التكتل والتعاون والتنسيق فيما بينها، لذا أصبح التكتل الاقتصادي ضروري لها، وهو ما ينطبق على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

التوصيات:

ـ يجب على الدول العربية أن تندمج في الاقتصاد العالمي ولكن بطريقة إيجابية حتى تستطيع تحقيق مصالحها وتعظيم مكاسبها والتعامل مع مختلف التحديات بوعي وإدراك وتحاول أن تتجنب كل ما يتعارض مع مصالحها، خاصة ما يُفرض عليها من الأطراف الفاعلة في الساحة الاقتصادية الدولية، وأن لا تخضع وتستسلم لتيار العولمة الاقتصادية الجارف، وذلك للحد من الآثار السلبية وعدم فقدانها لسيادتها على اقتصادياتها الوطنية.

ـ وضع سياسة مشتركة بين الدول العربية في العلاقات الخارجية والتبادل التجاري، والتحرك المشترك مع المنظمات والمؤسسات الدولية لمعالجة مختلف المشاكل مثل محاربة البطالة، الفقر، أزمة الديون، شروط التبادل التجاري، نقل التكنولوجيا وغيرها، كما يجب أن يكون لها الحق في عملية صنع القرار في الشؤون الاقتصادية والتجارية والمالية للعالم.

ـ ضرورة إيجاد واعتماد إستراتيجية عربية معتمدة على الذات لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وغير معتمدة على التبعية الخارجية، والعمل على تأمين وإشباع الحاجات الأساسية للشعوب العربية عبر التكتل الاقتصادي العربي مع الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا والتقنية المتطورة.

ـ ومن أجل تحقيق ما سبق ذكره في هذه التوصيات يجب على الدول العربية وضع سياسة اقتصادية تنموية قائمة على التعاون والتكتل فيما بينها، مع ضرورة الإسراع في اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ اتفاقيات التكتل بطريقة مثلى وفي وقتها المحدد، سواء كانت قائمة من قبل أو حديثة النشأة وأن تكون هذه الاتفاقيات مبنية على أسس جديدة وسليمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية:

أ_ الكتب:

1- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

3- السيد متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

4- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 200.

5- عبد القادر تومي: العولمة، دار هومة للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.

6- فليح حسن خلف: العولمة الاقتصادية، عالم الكتب والحديث للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

7- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

8- عثمان أبو حرب: الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

9- سليمان عمر عبد الهادي: الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

10- بسام الحجار: العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003.

11- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: أسس العلاقات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006.

12- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: الإدارة المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

13- خالد محمد السواعي: التجارة الدولية، عالم الكتب والحديث للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

14- حسن كريم حمزة: العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

15- عامر إبراهيم قنديلي وآخرون : نظم المعلومات الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2008 .

16- أسعد عبد المجيد: العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

17- محسن الندوي: تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، المغرب،2011 .

18- جمال داود سلمان: اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

19- محمد إبراهيم عبد الرحيم: العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009.

ب_ الرسائل العلمية:

1- ريغي هشام: العولمة والبطالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، 2008- .2009

2- محمد الشريف منصوري: إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، مذكرة دكتراه في إدارة الأعمال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008- 2009.

3- عبد الوهاب رميدي: التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007 .

4- آسيا الوافي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006-2007.

5- حامدي إسماعيل وآخرون: انعكاسات العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي ميلة، 2011- 2012.

6- آيات الله مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010- 2011.

7- كلثوم كبابي: التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007- 2008.

8- سحنون فاروق: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009- 2010.

9- رفيق نزاري: الإستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2007 – 2008.

10- عمار زودة: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007- 2008.

11- قطيش حمزة وآخرون: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة جيجل، 2007-2008.

12- محمد حداد: العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

13- ديانا أيمن راشد حاج محمد: أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012.

ج – المجلات والدوريات:

1- أحمد الكواز: مناطق التجارة الحرة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد92 سبتمبر.2010

2- أحمد عبد العزيز وآخرون: الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد85، 7 سبتمبر 2010.

3- بلعيد بعلوج: الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد3، أكتوبر .2002

4-حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 32، .2004

5- فوزية خدا كرم: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد43.

6-أحمد الكواز: اندماج اقتصادي إقليمي أم عربي: الحالة العربية، سلسلة الخبراء، العدد،37 يونيو 2010.

7- محمد النسور: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد3 4 مارس2011.

8- الجوزي جميلة: التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة شمال إفريقيا، العدد5.

9- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالكويت: متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة عمل رقم.8

10- تواتي بن علي فاطمة: مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية العالمية، مجلة الباحث، العدد6، 2008.

11- حبيب محمود: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، العدد2، 2000.

12- سليمان ناصر: التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد1، .2002

13-عادل محمد خليل: المنظمة العالمية للتجارة آفاق المستقبل، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 39، .2010

14-ناصر دادي عدون منتاوي محمد: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة – الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة العدد 3، 2004.